جـــــامـعــة غـــــــردايـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين : سمية غزالة لعناق

هبة النوعي

بعنـوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية وطرق معالجتها في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2019/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د / بن سانية عبد الرحمان	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د / مصيطفى عبد اللطيف	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د / بن عبد الرحمان ذهبية	جامعة غرداية	مناقشا

السنـة الجامعية:2019/2018

جـــــامـعـة غـــــــردايـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين : سمية غزالة لعناق

هبة النوعي

بعنـوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية وطرق معالجتها في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2019/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د / بن سانية عبد الرحمان.....جامعة غرداية رئيسا

أ.د / مصيطفى عبد اللطيف.....جامعة غرداية مشرفا ومقررا

د / بن عبد الرحمان ذهبية.....جامعة غرداية مناقشا

السنـة الجامعية:2019/2018

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى:

من قال فيهما الحق تعالى (و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) إلى الوالدين الكريمين.

الى روح جدتي الطاهرة.

إلى من لأجله سرت في الدرب أخي محمد لمين وزوجته واولادهم عبد الرؤف، عبد الحق.

واخوتي رضوان ،عبد الهادي وكريمة

الى اخوالي وخالاتي واعمامي وعماتي واولادهم.

الى كل الاهل والاحباب.

الى كل الزملاء والزميلات في العمل.

سمية غزالة

الإهداء

إلى مرشدايي وسر نجاحي والدايي أطال الله في عمرهما

إلى ملاكي الغالية قرة عيني ابنتي آمنة حفظها الله

إلى أخوتي محمد، حمزه، حياة، فاطمة الزهراء الأعزاء

إلى رفيق دربي زوجي الكريم عبد القادر وعائلته

إلى كل الأصدقاء والزملاء

أهدي عملي المتواضع هذا

صبة

الشكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وسيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين
وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

إن أول الشكر هو لله الواحد جل وعلا على جميع النعم التي أنعمها علينا وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره لي كل السبل
للإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا

ويجعله في ميزان حسناتنا وأن نكون أحد الاثنين ممن قال فيهم الرسول الكريم

" من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد "

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف "مصيطفى عبد اللطيف" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه
والذي كان عونا لنا في إتمام هذا البحث

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات

كما نوجه شكرنا الجزيل لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب ونخص بالذكر الأستاذ
النعاس صلاح الدين والزميلة رحماني الزهرة

" عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

الملخص :

تناولنا في هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية للأشغال كل حصة على حدة (حصة الاشغال الكبرى، حصة التدفئة والترصيص، حصة النجارة، حصة الكهرباء، حصة الدهن والزجاج) وأي هذه الحصص أكثر تأثرا بأسعار النفط وتمحورت الاشكالية في" إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية للأشغال؟ " كما غطت هذه الدراسة الفترة من 2010 إلى 2017، ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على التقارير الصادرة من طرف المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط (اوبك)،بالإضافة إلى المقابلة مع مكتب الدراسات المتعدد الاختصاصات غرداية ومن ثم استعانتا بالبرنامج الإحصائي Eviews09 وبرنامج معالج الجداول الإلكترونية Microsoft 2010Excel وذلك من خلال استعمال الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى

وقد توصلت الدراسة عند استخدام النموذج الانحدار البسيط إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل والمتغير التابع الأكثر تأثرا بأسعار النفط هي حصة الدهن والزجاج، كما اظهرت وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية للأشغال.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط، أسعار الصفقات العمومية، مراجعة وتحيين الأسعار.

Abstract:

In this study we examined the impact of fluctuations in oil prices on the prices of public transactions for works, we took each share separately (the share of major works, heating and storages, carpentry, electricity, fat and glass). These shares were more affected by oil prices. The extent of the impact of fluctuations in oil prices on the prices of public transactions of works. This study also covered the period from 2010 to 2017. To address this issue, we relied on the reports issued by the organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OPEC), and then using the statistical program 09Eviews and the program of electronic scales Microsoft Excel by using a simple linear regression in the least squares method when we used the simple regression model in this study, we found a statistically significant relationship between the independent variables and the dependent variable. The most affected by oil prices in the share of fat and glass, and there was an inverse relation between oil prices and the public works prices.

Keywords : oil prices - prices of public transactions –revising and updating prices

قائمة المحتويات

- الإهداء..... III
- الإهداء..... IV
- الشكر..... V
- ملخص البحث..... VI
- قائمة المحتويات..... VII
- قائمة الجداول..... VIII
- قائمة الأشكال..... IX
- قائمة الاختصارات والرموز..... X
- قائمة الملاحق..... XI

❖ **مقدمة**.....أ

❖ **الفصل الأول : الأدبيات النظرية لتقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية** 01

- **تمهيد**..... 02
- المبحث الأول : تقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية..... 03
- المبحث الثاني : مراجعة بعض الدراسات السابقة..... 20
- خلاصة الفصل..... 26

❖ **.الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لأثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية**.....27

- **تمهيد**..... 28
- المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 29
- المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها..... 37
- خلاصة الفصل..... 49

❖ **خاتمة**..... 50

❖ قائمة المراجع..... 54

❖ الملاحق..... 57

❖ الفهرس..... 64

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(**01-01**)	يبن تغير أسعار الصفقات العمومية لكل حصة على حدة للفترة (2010-2017)	30
(**02-01**)	يبين تغير أسعار النفط للفترة (2010-2017)	32
(**01-02**)	يبين وصف لمتغيرات نموذج الدراسة	37
(**01-03**)	يبين تأثير أسعار النفط على أسعار حصة الأشغال الكبرى	41
(**02-03**)	يبين تأثير أسعار النفط على أسعار التدفئة والترصيص	42
(**03-03**)	يبين تأثير أسعار النفط على أسعار حصة النجارة	43
(**04-03**)	يبين تأثير أسعار النفط على أسعار حصة الكهرباء	44
(**05-03**)	يبين تأثير أسعار النفط على أسعار حصة الدهن والزجاج	45

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(**01-01**)	يبين تغير أسعار النفط للفترة (2010-2017)	38
(**02-03**)	يبين تغير أسعار حصة الأشغال الكبرى للفترة (2010-2017)	38
(**03-03**)	يبين تغير أسعار حصة التدفئة والترصيص للفترة (2010-2017)	39
(**04-03**)	يبين تغبر أسعار حصة النجارة للفترة (2010-2017)	39
(**05-03**)	يبين تغير أسعار حصة الكهرباء للفترة (2010-2017)	40
(**06-03**)	يبين تغير أسعار حصة الدهن والزجاج للفترة (2010-2017)	40

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة
ص	صفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
ط	طبعة
ب ط	بدون طبعة
ج ر	جريدة رسمية
PMt	أسعار الصفقات العمومية للأشغال
Ppi	أسعار النفط
PGOi	أسعار حصة الاشغال الكبرى
PCAi	أسعار حصة التدفئة والترصيص
Pmi	أسعار حصة النجارة
Pei	أسعار حصة الكهرباء
PPVi	أسعار حصة الدهن والزجاج

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مثال تطبيقي حول تحيين ومراجعة الاسعار	**57**

مقـدمـة

برز النفط بأهميته المتزايدة على مسرح الطاقة الدولية كمورد كفيل بمجابهة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومتغيراته بما يمتلكه من خصوصيات كثيرة بدءا من طبيعته مرورا بتركيبته وتواجده انتهاء بسوق تداوله اذ يعتبر مادة حيوية استراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة باعتباره المحرك الاساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف سكان العالم، وفي هذا الصدد عبر السياسي الاقتصادي جورج كليمونسو عن مدى أهميته قائلا :"قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم"[1] ذلك لأنه يمثل ينبوع لألاف المشتقات التي تشكل عماد لأكثر من 60% من الصناعات الاساسية في العالم، فضلا على توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة له وبدرجة اقل للدول المستهلكة ،غير ان آثاره تختلف باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية.

بسبب هذه الأهمية الكبيرة التي يحظى بها النفط أصبح يتقدم قائمة المخاطر التي تهدد الدول المنتجة والمستهلكة له ،اذ ان تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدامه جعل تغيرات أسعاره تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة واحدة ان تحدث آثار كبيرة بل وان تكون كفيلة بشل اقتصاديات الدول

ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بمصادر الطاقة غير المتجددة على راسها النفط مما أدى إلى تأثره المباشر بالتقلبات التي شهدها من ابرزها أزمة سنة 1986 والتدهور الذي حصل في الاقتصاد الوطني نتيجة لها ن مع بداية الألفية الثالثة وتزامنا مع ارتفاع أسعار البترول عملت الجزائر على استخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق توازناتها الداخلية والخارجية وتمويل مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية المسطرة وفقا لسياسة المخططات الانمائية، لكن ما فتئت الاوضاع تتحسن حتى عادت الأزمة بانهيار أسعار البترول في نهاية سنة 2014 مما دفع الدولة إلى ترشيد سياستها(ترشيد نفقاتها).

و قد ظهر هذا الترشيد بصورة جلية في قطاع الصفقات العمومية ذلك لما يكلف الدولة من اعتمادات مالية ضخمة، فقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا له ظهر ذلك جليا في النصوص التشريعية الجزائرية المتعلقة بالصفقات التي تعاقبت واختلفت مضامينها وأحكامها بين مرحلة واخرى استجابة لجملة من الظروف السياسية والاقتصادية التي ميزت كل مرحلة

و قد اجتمعت جل النصوص على تعريف واحد تقريبا للصفقات العمومية نذكر آخرها الوارد في المرسوم الرئاسي 247/15 قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ضمن المادة الثانية منه بأنها" عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الاشغال واللوازم والخدمات والدراسات"[2]، ومن أجل تسليط الضوء على الموضوع ارتأينا طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية للأشغال في الجزائر؟

[1] إدريس أميرة ،**تقلبات اسعار البترول واثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980–2014)**، أطروحة الدكتوراه في العلوم، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015–2016،ص أ

[2] المادة 02 من المرسوم الرئاسي **247/15** المؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 الموافق ل 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ج ر الصادرة بتاريخ 2015/09/20، العدد 50

الاشكاليات الجزئية

1. كيف تتم معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية للأشغال في الجزائر؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الاشغال الكبرى؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء؟
6. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الدهن والزجاج؟

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية للأشغال في الجزائر

الفرضيـات الجزئية:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الاشغال الكبرى؛
2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص؛
3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة؛
4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء؛
5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار الدهن والزجاج.

مـبررات اختيار الموضوع :

1. الموضوع يندرج ضمن إطار التخصص والاطار المهني؛
2. الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر حاليا؛
3. نقص الدراسات المتعلقة بأسعار الصفقات والاهتمام بالجانب التعاقدي اكثر؛
4. الشغف إلى معرفة العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية .

أهداف وأهـمية البحث :

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي :

1. التعريف بأسعار الصفقات العمومية واليات تحديدها؛
2. التعرف على كيفية معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية؛
3. تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط ؛
4. التعرف على اسباب التقلبات في أسعار النفط وتداعياتها ؛
5. اظهار مدى تؤثر أسعار الصفقات العمومية بأسعار النفط؛
6. التعرف على الاساليب الكمية المستخدمة في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

أما أهمية البحث فتكمن في كون أسعار النفط تعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني هذا بالإضافة إلى أهمية أسعار الصفقات العمومية باعتبار المساهم الاساسي في تطوير البنية التحتية للبلاد مما يساهم في احداث تنمية محلية ووطنية.

حدود الدراسة :

يمكن تقسيمها إلى حدود موضوعية، مكانية وأخرى زمانية، تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات الاشغال وكيفية معالجة هذه التقلبات، وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمانية فسيتم اعتماد الفترة في الدراسة القياسية من 2010 إلى 2017.

منـهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، ولغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث، أما في الجانب التطبيقي الذي يتم فيه إسقاط الجانب النظري، تم اتباع المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة ومنج دراسة الحالة لدراسة حالة الجزائر، أما الأدوات المستخدمة فتمثلت في برنامج معالج الجداول Microsoft 2010Excel لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية في شكل منحنيات لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج **EViews** 09 من خلال التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات تم التحليل الكمي القياسي لها.

صعوبات البحث :

- صعوبة نقل المعلومات وتلخيصها؛
- صعوبة الحصول على الاحصائيات المتعلقة ببيانات المتغير التابع.

هيكـل البحث :

للإجابة على الإشكالية وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين كما يلي:

تناولنا في الفصل الأول الادبيات النظرية للدراسة من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين، يتعلق الأول بدراسة تقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في دراستنا.

بينما الفصل الثاني قدمنا فيه دراسة قياسية حول مدى اثير التقلبات في أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية للأشغال، حيث تم تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة بالإضافة إلى عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها وطريقة معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية للأشغال.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لتقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية

تمهيد :

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد مهم وأساسي لأنتاج الطاقة في العالم كونه يمثل ثروة تقوم عليها جميع اقتصاديات الدول بل وأضحى العصب الرئيسي للتطور الصناعي الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية اليوم.

وتعد الجزائر من بين الدول الرائدة في هذا المجال كونها دولة مصدرة للنفط بدرجة أولى وارتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا به وأضحى أهم محرك لها لما يساهم به بشكل أساسي في تكوين دخلها القومي بفضل ما يحققه من عائدات مقابل تصديره للخارج من جهة وتحقيق توازناتها الداخلية والخارجية وتمويل مخططاتها التنموية من جهة اخرى.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية حيث سنحاول تسليط الضوء حول المفاهيم الاساسية لسعر النفط، أسعار الصفقات العمومية والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم كما انه يعتبر سلعة استراتيجية دولية لها قيمة اقتصادية عالية لما تعرفه أسعارها من تقلبات مأثرة ومتأثرة بالتغيرات الحاصلة من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية .....الخ، كما ان للصفقات العمومية دور هام في تحقيق التنمية على المستوى المحلي والوطني عن طريق تدعيم البنية التحتية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى كل من تقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية.

المطلب الأول : تقلبات أسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم المتغيرات المؤثرة على التوازنات الاقتصادية، كما انه يحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول خاصة المصدرة منها لذلك سوف نتطرق في هذا الطلب إلى ماهية أسعار النفط من خلال تحديد مفهومه وانواعه، هذا بالإضافة إلى ذكر العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط واسباب وتداعيات تقلبات أسعار النفط .

الفرع الأول: ماهية أسعار النفط

سنتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم وأنواع أسعار النفط

1. **مفهوم أسعار النفط** :هناك عدة تعاريف لسعر النفطي نذكر منها :

- سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا[1].

- سعر النفط هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، وقد يعادل قيمة الشيء أو يتساوى معها، أي قد يكون أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود .[2]

- سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى للسعة النفطية خلال مدة زمنية محددة، نتيجة عدة عوامل اقتصادية ،اجتماعية سياسية ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.[3]

---

[1] أوزان حسين، كرفاح اسماء ،**افاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 –دراسة إحصائية تنبؤيه (1990–2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017/2016، ص 14.

[2] براهيمي تركية ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري– الفترة (2000–2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص 70.

[3] بركات كوثر، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة (1986–2015)** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016، ص 30.

- سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس. [1]

ومنه فإن سعر النفط هو المقابل النقدي لقيمة السلعة النفطية خلال فترة زمنية معينة.

2. انواع سعر النفط

ان لكل مصطلح سعري بترولي معنى يميزه عن بقية الانواع الاخرى وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الانواع:

- **السعر المعلن:** وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطة في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي. وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أ علنت شركة ستاندرد أويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن.[2]
- **السعر المحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها ا الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.[3]
- **سعر الاشارة:** هو عبارة عن سعر البترول الخام والدي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق ،أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المحقق، ان هذا السعر عملت وطبقته العديد من الدول على غرار ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965.[4]
- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفه إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمه ضريبة الدخل والربح بصوره أساسية العائدة للدول بترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية للحصول على برميل من البترول الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع أسفل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.[5]

---

[1] أوزان حسين ،كرفاح اسماء، مرجع سابق، ص 14.

[2] أوزان حسين ،كرفاح اسماء،نفس المرجع، ص 14.

[3] السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970–2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013/2012، ص 03.

[4] بركات كوثر ،مرجع سبق ذكره، ص 31.

[5] بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز، **أثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980-2015)**،مذكرة مقدمة لنيل الماستر، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة الطاهر مولاي السعيدة، 2016-2017، ص 20.

- **السعر الفوري أو الآني** : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.[1]
- **السعر الاجل أو المستقبلي**: هو سعر التسوية في عقود آجلة التسليم تتروح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات واحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية النفط التي تم التعاقد عليها. [2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط

يعتبر النفط سلعة استراتيجية تحكمها ابعاد اقتصادية ،سياسية وامنية ،بحيث تؤثر هده السلعة على مختلف الاطراف في سوق النفط، وهناك عدة عوامل لها تأثير على أسعار النفط سنتناولها على التوالي وهي عوامل اقتصادية، جيوسياسية ،مناخية ،فنية، نقدية وعامل الندرة وهي كالتالي: [3]

1. **العوامل الاقتصادية: تتمثل فيما يلي**

- **الطلب العالمي للنفط الخام**: يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أوسد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية وينقسم الطلب على النفط إلي نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وإن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط، أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.
- **العرض العالمي للنفط الخام**: يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد، بحيث تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في

[1] براهمي تركية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] بختي سمير، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)**،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص 17.

[3] عماد سالم محمد ابو ميري، **العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000–2014**، اطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة الدول العربية – المنظمة العربية لتربية وثقافة والعلوم – (معهد البحوث والدراسات العربية)، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية القاهرة، 2016، ص ص 36 و41 و44 و45 و46.

حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورًا حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية.

2. **العوامل الجيوسياسية:** وهي تعني بالعلاقة السياسية والجغرافية والاقتصاد ،خاصة فيما يتعلق بالسياسة والعلاقات الخارجية للامة بالنسبة لمختلف الابعاد المحلية والاقليمية والدولية بحيث تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في أسعار النفط في التوترات والاضرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق انتاج النفط وتكريره، والذي يهدد امن تدفق الامدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع وبذلك يبقى العامل السياسي عاملا انيا ومرحيا ومرهونا بظروف سياسية معينة

3. **العوامل المناخية:** هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة منها مخاوف من زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفطية الأمريكية وإعصار (كترينا) وإعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وبرودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول والرابع من العام 2007، الأمر الذي

يعني زيادة الطلب علي وقود التدفئة.

4. **العوامل النفسية:** تلعب العوامل النفسية دورًا كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

5. **العوامل الفنية:** تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدى إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى.

6. **العوامل النقدية:** إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، لقد برز آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية، لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوربية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني.

7. **عامل الندرة:** كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرًا تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة، وإنما يخضع لحسابات الاحتياطي والانتاج فهناك بعض الشركات النفطية والوكالات، المعنية بشؤون النفط، يحددها بما يتراوح بين خمسين عاما واقل من مائة عام على ابعد تقدير.

الفرع الثالث : أسباب وتداعيات تقلبات أسعار النفط

من خلال هذا الفرع سنتعرف على أهم الاسباب التي تؤدي إلى تقلب أسعار النفط والتداعيات الناتجة عن ذلك.

1. **اسباب التقلبات في أسعار النفط:**

ان الاضطرابات والنزاعات التي شهدتها الفترة الممتدة من بين (2000-2010) ادت إلى تذبذب في أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة من بينها :[1]

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها؛
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوربية مزيدا من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية؛
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام؛
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا؛
- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة؛
- إعلان الولايات المتحدة في عام 2001 أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام وعام 2002 مقارنة بعام 2000 .

اما أسباب انخفاض أسعار النفط إلى ادنى مستوياته ابتداء من عام 2014 فهي:[2]

- **ظهور إنتاج النفط الصخري:** الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- **التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

[1] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الازهر بغزة ،سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد1 ،2013 ، ص ص 337-338.

[2] أوزان حسين ،كرفاح اسماء، مرجع سبق ذكره، ص 22

فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها لأخير الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008 – 2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

- **الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية:** وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما. حيث تستعد إيران لتصدير 26.1 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، وهوما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

- **تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة:** كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيارا كبيرا في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي ناتجها المحلي الاجمالي، وهذا راجع اساسا إلى تراجع قدرتها في الاسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الاجور المحلية فيها في السنوات الاخيرة .

2. تداعيات تقلبات أسعار النفط:

تتباين تداعيات تقلبات أسعار النفط بين الدول سواء كانت دولا منتجة أو مستهلكة، وتتميز السوق النفطية بأنها سوق دولية إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية وسنتطرق فيما سياتي إلى تداعيات تقلبات أسعار النفط على كل من الدول الصناعية والدول النامية المصدرة للنفط وعلى الدول النامية غير المصدرة للنفط وهي.[1]

- **تداعيات تقلبات أسعار النفط على الدول الصناعية:** إن ارتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض للقدرة الشرائية، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للنفط وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية، وضغط اجتماعي رهيب ،وهو ما حصل سنة 1973 حيث ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية لترفع معدلات التضخم النقدي في الدول الصناعية مما أدى بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة وتقلص معدلات النمو الاقتصادي واتباع السياسات الحمائية في التجارة الخارجية للدول الصناعية، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الجهود لتحقيق معدلات كفاءة أفضل في استخدام النفط سواء في الاغراض الاستهلاكية أم الإنتاجية بهدف تقليص الطلب على النفط، بالإضافة إلى تحفيز النشاط الاستكشافي للبحث عن المصادر المحلية الجديدة للنفط والتوسع في الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة .

اما انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض التضخم النقدي وما يتبعه من انخفاض في أسعار الفائدة، وارتفاع أسعار أسهم الشركات الصناعية، وانخفاض أسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وتقليص السياسات الحمائية للتجارة الخارجية، وانخفاض نسبة البطالة.

[1] براهمي تركية، مرجع سبق ذكره، ص ص 77،78،79

- **تداعيات تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:** ان لتقلبات أسعار النفط تداعيات على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول النفطية وهذا باعتبارها المصدر المطلق للإيرادات المالية والتي بواسطتها يتحرك النشاط الكلي لهذه الدول بحيث أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية ،فهذه الدول تعتمد على عائداتها النفطية لتمويل برامجها التنموية وكذلك لتنظيم الانفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فارتفاع أسعار النفط عام 1973جعل هذه الدول تحقق عدة مكاسب اقتصادية فقد زادت مداخيل هذه الدول نتيجة زيادة عوائد النفط، مما مكنها من تنفيذ برامج في خططها للتنمية الاقتصادية، واستطاعت الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت على احتياجات التنمية الداخلية، وارتفاع مستوى معيشة الافراد في هذه الدول، كما انها حققت معدلات نمو اقتصادي بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة لارتفاع اسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم .

- **تداعيات تقلبات أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط** :تعد الدول النامية غير المصدرة للنفط أكثر الدول تضرر من ارتفاع أسعار النفط لعدم قدرتها على مواجهة مثل هذه من الأزمة مقارنة بالدول الصناعية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات إلى زيادة تكلفة واردات هذه الدول من النفط اقل من خمسة ملايين دولار إلى أكثر من عشرون مليون دولار وبالتالي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانخفاض قدرة هذه الدول على استيراد السلع والخدمات بصورة عامة والسلع الرأسمالية بصورة خاصة، كما أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير المصدرة للنفط حيث لم بمكنها انخفاض أسعار النفط من تحقيق النمو، فقد أدى انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، أدى ذلك إلى تفاقم أزمة مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول.

المطلب الثاني: أسعار الصفقات العمومية

ان سعر الصفقة والمعبر عنه بمصطلح المقابل المالي من الجانب القانوني يمثل من جهة التعاقد الدافع له على التعاقد لذلك يجب أن يكون وليد اتفاق ارادتي المتعامل المتعاقد والمصلحة المتعاقدة معا لذا سنتناول في هذا المطلب تعريف السعر، آليات تحديده وكيفية تسديده.

الفرع الأول: تعريف السعر في الصفقات العمومية

- يمكن التعبير عن السعر لغويا بانه القيمة المعطاة لخدمة معينة والتي يتم التعبير عنها بشكل نقدي ،فهي المقابل للمنفعة التي يتحصل عليها من قام بموضوع الخدمة، وكما يعتبر ايضا بانه القيمة المدفوعة مقابل اداء مشروع معين [1].
- كما هو معلوم إن الهدف الاساسي للمتعاقد مع الادارة في تنفيذ الصفقة العمومية مرتبط اساسا بالجانب المادي والمالي لها فمقابل تنفيذ المتعامل المتعاقد الخدمة موضوع الصفقة تلتزم المصلحة المتعاقدة بتسديد مقابل ما تم تنفيذه من التزامات تعاقدية ،و الذي يتمثل عادة في المقابل المالي المنصوص عليه في العقد.[2]
- السعر المتفق عليه في العقد هو قيمة التعاقد التي ارتضاها طرفي الصفقة لتنفيذ الالتزامات المبينة فيها، فهو يشمل كافة عناصر آداء العمل المطلوب[3].
- المقابل المالي هو حق مخول للمتعاقد، فهو يعتبر ركن جوهري لقيام العقد، ذلك ان المتعامل المتعاقد يهدف إلى تحقيق كسب مادي معين من العملية التعاقدية التي يتعاقد عليها [4].
- المقابل المالي هو المقابل النقدي الذي يستحقه المتعاقد مع الإدارة ،لتغطية نفقة وتكاليف العملية المتعاقد عليها بالإضافة إلى ارباحه المشروعة [5] .

فالإدارة المتعاقدة تلتزم بأداء المقابل المالي للمتعاقد معها متى أوفى بالتزاماته التعاقدية ،و يكون هذا المقابل مستحقا بمجرد الانتهاء من الأعمال في عقود الأشغال العامة ،أو تسليم الاصناف المتفق عليها في عقد التوريد[6].

الفرع الثاني : آليات تحديد السعر في الصفقات العمومية

تنص المادة 96 من المرسوم الرئاسي247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على أنه << يدفع اجر المتعامل المتعاقد وفق الكيفيات الاتية:

ـ بالسعر الاجمالي والجزافي؛

ـ بناءا على قائمة سعر الوحدة؛

---

[1] ايت وارث رياض واخرون، **السعر في مجال الصفقات العمومية في ظل المرسوم 236/10**،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في الحقوق تخصص الجماعات المحلية والهيئات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية،2015/2014، ص09.

[2] هاشمي فوزية، آثار **تنفيذ الصفقات العمومية على الطرفين المتعاقدين ـ دراسة مقارنة** ـ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس،2018/2017، ص 181.

[3] حمدي ياسين عكاشة، **العقود الادارية في التطبيق العملي المبادئ والاسس العامة**، منشأة المعارف الاسكندرية، (ب،ط)، ص264.

[4] محمد فؤاد عبد الباسط، **القانون الاداري**، ج3، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2000، ص 876.

[5] نصري منصور النابلسي، **العقود الادارية دراسة مقارنة**، مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان، ط2010،1 ،ص431.

[6] عبد العزيز عبد المنعم خليفة، **مسؤولية الادارة عن تصرفاتها القانونية**، منشأة المعارف، الاسكندرية،2007،ص 100.

ـ بناءا على النفقات المراقبة؛

ـ بسعر مختلط.

يمكن للمصلحة المتعاقدة مراعاة لاحترام الأسعار تفضيل دفع مستحقات الصفقة وفق صيغة السعر الاجمالي والجزافي .[1]

يتضح من نص المادة أن أسعار الصفقات العمومية تتنوع بين:

سعر اجمالي وجزافي؛

سعر بناءا على قائمة سعر الوحدة؛

سعر بناءا على النفقات المراقبة؛

سعر مختلط.

وسنتطرق لدراسة هذه الأنواع بالتفصيل على التوالي فيما يلي:

1ـ السعر الاجمالي والجزافي:

لم يتعرض المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام لتعريف السعر الاجمالي والجزافي ولكن بالرجوع إلى دفتر الشروط الادارية العامة المطبقة على صفقات الاشغال لسنة 1964 عرفه في المادة الأولى بانه << إن صفقة السعر الاجمالي الشامل هي الصفقة التي حدد فيها على التمام الشغل المطلوب من المقاول والذي يجري تحديد سعره جملة ومسبقا...>>[2]

وعليه فإن السعر الاجمالي والجزافي هو ذلك السعر الذي يكون شامل لكامل موضوع الصفقة المتفق عليها ،فيتحدد السعر في الصفقة برقم محدد للعملية كلها التي تتضمن الحجم الاجمالي للأعمال بكل تفاصيلها واجمالي السعر المستحق لها يكون بصفقة مسبقة فيتم الاتفاق على تحديد العمل المطلوب انجازه والسعر الذي سيدفع جملة ومسبقا وبصفة نهائية وهو الذي تلتزم المصلحة

المتعاقدة بدفعه للمتعامل المتعاقد ويتم حساب السعر الاجمالي والجزافي على اساس تفصيل المبلغ الاجمالي حيث يرصد لكل وحدة من هذا التفصيل سعر جزافي وتجمع هذه الأسعار المخصصة لجميع الوحدات لتتحصل من ذلك على المبلغ الاجمالي للصفقة. [3]

تعني الصفقة المحددة بسعر اجمالي جزافي ان أسعارها تكون نهائية لا تقبل الزيادة ،أي ان المتعامل المتعاقد لا يمكنه ان يطلب من المصلحة المتعاقدة ان تدفع له مبالغ الخدمات الاضافية الناتجة عن سوء تقييم الظروف الاقتصادية.[4]

---

[1] المادة 96 من **المرسوم الرئاسي رقم 247/15**، مرجع سبق ذكره.

[2] المادة 01 الفقرة ب-ا من **دفتر الشروط الادارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال المتعلقة بوزارة تجديد البناء والأشغال العمومية والنقل**، ج ر الصادرة بتاريخ17رمضان1384هـ الموافق ل 19 جانفي 1965، العدد 2، ص47.

[3] سهتالي حميدة، **السعر في الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل والمتمم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة البويرة،2015 ،ص ص 101 102.

[4] سهتالي حميدة، المرجع السابق، ص 102.

يعتبر السعر الاجمالي والجزافي سعر مغلق بمعنى انه لا يسمح للمتعامل المتعاقد بعد اتفاقه مع المصلحة المتعاقدة على التكلفة الاجمالية ان يطالب بأية زيادة في السعر الا ان يبرر ذلك بزيادة أو تعديل في التصميم اذنت به المصلحة المتعاقدة وكان موضوع اتفاق سابق على سعره أو نتج عن سوء تقدير منها، غير انه اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم تكن متوقعة وكان من شانها الاخلال بالتوازن الاقتصادي اصبح بإمكان المتعامل المطالبة بزيادة السعر أو بفسخ الصفقة. [1]

2ـ السعر بناءا على قائمة سعر الوحدة:

تطرق دفتر الشروط الادارية إلى تعريف سعر الوحدة وهذا في المادة الأولى منه التي تنص على انه <<ان صفقات أسعار الوحدات هي الصفقات التي يجري تسديدها على أسعار الوحدات وفقا للمقادير المنفذة فعليا ويجوز بصورة خاصة إعداد أسعار الوحدات على الصفقة المعتبرة (الجدول) أو إعدادها على أسعار النشرة المتداولة(المتسلسلة) >> [2]

وهو ما عبرت عليه المادة 96 بقائمة سعر الوحدة وبشأنها تكون الخدمات موضوع الصفقة موزعة على وحدات مختلفة بناءا على ملحق تقديري كمي اعدته المصلحة المتعاقدة ،و يقترح المتعامل المتعاقد لكل وحدة ضمن هذا الملحق أسعارا احادية وبالتالي للحصول على مبلغ الصفقة يتم ضرب سعر كل وحدة في كمياتها المنجزة فعليا ثم يتم تجميع نتائج كل ذلك ولا يمكن معرفة المبلغ الاجمالي للصفقة الا بتمام الانجاز ومعرفة الكميات المجندة في سبيل ذلك وعلى اساس ذلك يجب ان يلحق بصفقة ذات أسعار وحدوية التقييم الكمي والمالي ورسالة العرض يصلح اختيار هذا النوع من الأسعار لكل الصفقات التي يمكن فصل الوحدات المشكلة لها عن بعضها البعض مثل التموين بمجموعة اجهزة أو مواد أو اشغال أو في حالة صفقة طلبيات اذا ابرمت صفقة ضمن هذا النوع من الأسعار فإن المتعامل المتعاقد ملزم بالتوقف عند حدود الكميات المتفق عليها دون مجاوزتها ويقع عليه اذا تبين أثناء الانجاز ضرورة تجنيد كميات اضافية بشكل محسوس لغاية تنفيذ التصميم المتفق عليه ان يعود لزاما في الحال إلى المصلحة المتعاقدة قصد استصدار امر من جانبها يسمح بتجاوز الكميات بعد اعلامها بمقدار ما يتوقعه من زيادة في الثمن نتيجة هذه المجاوزة من جانب اخر وبخصوص هذه الأسعار فإن المصلحة المتعاقدة تبقى حرة في تنفيذ هذه الزيادات أو رفضها والتحلل من الصفقة غير انه يقع عليها في هذه الحالة المبادرة بدون ابطاء إلى ايقاف الانجاز وتسديد ما عليها اتجاه المتعامل مقابل ما انجزه من الاعمال دون ان يقع عليها تعويضه عما كان يستطيع كسبه لو انه اتم العمل .

وفي حالة السعر الوحدوي فإن التسديد لما اتفق عليه الطرفان من دفوعات جزئية مقابلة لتسليمات جزئية بنفس الحجم أو دفع كلي مقابل تسليم كلي. [3]

3ـ السعر بناءا على النفقات المراقبة:

عرفته المادة الأولى من دفتر الشروط الادارية العامة وذلك في الجزء ج من الفقرة ب على انه : صفقات المراقبة هي الصفقات التي تكون نفقات المقاول فيها حقيقية ومراقبة (اليد العاملة، الأدوات والمواد المستهلكة وكراء الآلات والنقل وما إلى ذلك....) التي تستهدف تنفيذ شغل محدود ويجري تسديدها اليه مع اضافة زيادة في مقابل النفقات والربح [4] .

---

[1] النوي خرشي، **الصفقات العمومية دراسة تحليلية ونقدية وتكميلية لمنظومة الصفقات العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص294.

[2] المادة 01 الفقرة ب ب، دفتر الشروط الادارية العامة، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3] النوي خرشي، المرجع السابق، ص 295.

[4] قاموم سلمى واخرون، **صفقات البلدية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص ص 85 86.

في هذا النوع يتم دفع المقابل المالي للمتعامل المتعاقد بحسب تقدم الاشغال المنجزة حقيقة من طرف المتعامل مع اضافة هامش الربح والفائدة [1] .

السعر الذي يدفع للمتعامل المتعاقد بناءا على نفقات المراقبة لا يعرف في بداية التعاقد، وإنما بعد إتمام الصفقة، لأن السعر نفسه غير محدد اصلا أثناء التعاقد لكن المحدد هو معايير ومقاييس المراقبة وما سينفقه المتعامل أثناء انجازه للخدمة [2].

و في حالة النفقات المراقبة فإن المبلغ المستحق للدفع يعوض المصاريف التي يقدم المتعامل بشأنها ادلة انفاق وتغطي أجور وتعويضات العمال ونفقات الاعباء الاجتماعية ومبالغ السلع والعتاد المجند لانجاز المشروع والنفقات المتعلقة بالضرائب والرسوم الخاصة بالمشروع وهامش الربح المتفق عليه مسبقا والذي عادة ما يحدد بنسبة مئوية تطبق على مبلغ الاشغال المنجزة فعلا والتي تمت معاينتها بصفة قانونية دون احتساب الرسوم ودون احتساب المبلغ الناتج عن مراجعة الاثمان ومبالغ التعويضات والغرامات المحتملة [3]

4. السعر المختلط:

الأسعار المختلطة هي أسعار الصفقات التي تجمع اكثر من نوع من أنواع الأسعار الثلاث المذكورة سابقا، ويمكن ان يخص كل نوع من أنواع الأسعار جزء من الخدمات التي تشكل الصفقة، فتتضمن الصفقة ذات الأسعار المختلطة خدمات يتم تسديد بعضها بسعر اجمالي وبعضها الاخر بأسعار وحدوية أو نفقات مراقبة على سبيل المثال

وايضا في حالة السعر المختلط فإن مبلغ المستحقات التي تدفع للمتعامل المتعاقد يتم تسديدها وفقا لطبيعة كل سعر، حسب نسبة الاخذ بهذا السعر ضمن المبلغ الاجمالي [4].

الفرع الثالث : كيفية دفع السعر في الصفقات العمومية

الدفع يعد من أهم الالتزامات التي تقع على عاتق المصلحة المتعاقدة وفي نفس الوقت يعد حقا أساسيا للمتعامل المتعاقد معها ولقد اقر المشرع الجزائري في قانون الصفقات العمومية نظام دفع المقابل المالي للمتعامل المتعاقد بموجب الفصل الرابع من المرسوم 236/10 تحت عنوان تنفيذ الصفقات العمومية وأحكام تعاقدية الذي يندرج تحته قسم اسمه كيفيات الدفع، اذ تتم التسوية اما بدفع لتسبيقات واما بدفع على رصيد الحساب أو بالتسوية على رصيد الحساب المؤقت والنهائي وهذا كله سنتطرق إلى دراسته في هذا الفرع [5].

1. **التسبيق:** عرفه المشرع الجزائري في نص المادة 109 بانه << كل مبلغ يدفع قبل تنفيذ الخدمات موضوع العقد، وبدون مقابل للتنفيذ المادي للخدمة>>[6]

[1] آيت وارث رياض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2] سهتالي حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[3] النوي خرشي، مرجع سبق ذكره، ص 296.
[4] نفس المرجع، ص 296
[5] آيت وارث رياض، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[6] المادة 109، المرسوم الرئاسي 247/15، مرجع سبق ذكره.

فالتسبيق اذا هو دفعة مالية تقدم للمتعاقد مع الادارة من أجل مساعدته في توفير السيولة النقدية للتنفيذ الجيد للصفقة ويتضح من هذا ان المشرع الجزائري ادرج نظام التسبيق كاستثناء عن القادة العامة والمتمثلة في الدفع بعد اداء الخدمة، هذا لمساعدة المتعامل المتعاقد على الاعباء المالية للصفقة وايجاد نوع من السيولة المالية لديه لضمان البدء الفعلي في تنفيذ موضوعها [1]

المعايير المعتمد عليها لتعريف التسبيق: لقد اعتمد المفهوم الذي جاء به المشرع الجزائري على ثلاث معايير تتمثل في :المعيار المالي الزمني والمادي

- المعيار المالي: يقصد به المبلغ المالي الذي يدفع إلى المتعامل المتعاقد عادة ما يكون هذا المبلغ عبارة عن اجر مسبقا لا يمكن تخيل ان يكون ذلك مثل الفواتير
- المعيار الزمني: هو الوقت المناسب الذي يحق للمتعامل مع المصلحة المتعاقدة بالحصول على التسبيقات
- المعيار المادي: يقصد به ان يدفع التسبيق للمتعامل قبل التنفيذ المادي لموضوع الصفقة [2]

أنواع التسبيقات:

- **التسبيق الجزافي:** هو مبلغ يدفع لفائدة المتعامل المتعاقد بغية تسهيل مهمة تنفيذ موضوع الصفقة وقد سمي هذا التسبيق جزافيا لكون تحديده لا يعتمد على تقنيات معينة أو بناء على معطيات قابلة للحساب بالكم بل يتم تحديده جزافيا نسبة إلى السعر الاولي للصفقة ولأهداف المسطرة لمنحه، فالتسبيق الجزافي نص عليه المشرع الجزائري في المادة 111 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 دون اعطاء أي تعريف له ونفس الامر بالنسبة للتنظيمات السابقة والمتعلقة بالصفقات العمومية[3] حسب نص المادة 111 من المرسوم سابق الذكر يعد التسبيق مبلغا يمكن دفعه مسبقا لفائدة المتعامل في حدود 15بالمئة من المبلغ الاجمالي للصفقة كما تشير المادة 112 من نفس المرسوم إلى انه يمكن ان يدفع التسبيق الجزافي مرة واحدة ،كما يمكن ان يدفع في عدة اقساط تنص الصفقة على تعاقبها الزمني.[4]
- **تسبيق على التموين:** هو عبارة عن مبلغ من المال يوضع تحت تصرف المتعاقد قبل التنفيذ اذا اثبت لجهة الادارة بموجب وثائق وعقود تؤكد ارتباطه القانوني مع الغير بهدف توفير المادة أو المواد موضوع الصفقة [5] ،وهو تسبيق مخصص لصفقات الاشغال وتوريد اللوازم الذي يسلم للمتعاقد مع الادارة متى اثبت حيازته لعقود وطلبات مؤكدة للمواد أو المتوجات الضرورية لتنفيذ الصفقة وهذا ما نصت عليه المادة 113 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 .[6]

كما يخصص هذا النوع من التسبيق لاقتناء حاجيات الصفقة من منتجات ضرورية لتنفيذها وبذلك لا يحق للمستفيد منه استعمال السلع المقتناة على حساب هذا التسبيق لفائدة مشروع اخر.[7]

[1] هاشمي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 220.
[2] آيت وارث رياض، المرجع السابق، ص ص 33 ،34.
[3] هاشمي فوزية، المرجع السابق، ص224.
[4] النوي خرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 314 315.
[5] هبة اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[6] هاشمي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 226.
[7] النوي خرشي، المرجع السابق، ص 316.

❖ **التسبيق الاضافي**: يسمى ايضا بالتسبيق الاستثنائي أو التسبيق على الدفع على الحساب، وهو عبارة عن مبلغ مالي تقوم المصلحة المتعاقدة بدفعه للمتعاقد معها في حالات استثنائية وفق شروط حددتها المادة 123 من المرسوم الرئاسي 247/15 وتتمثل في :

ـ انقضاء أجل تسوية طلب الدفع على الحساب الذي قدمه المتعامل المتعاقد؛

ـ الا يتجاوز مبلغ التسبيق باي حال من الاحوال نسبة 80 بالمئة من مبلغ الدفع على الحساب؛

ـ الا تتجاوز نسبة التسبيق الاضافي عند جمعها مع التسبيقات الممنوحة باي حال نسبة 70 بالمئة من المبلغ الاجمالي للصفقة؛

ـ ان يتم تسديده وفق لإجراءات الدفع على الحساب وفي اسرع وقت ممكن، كما يتضح مما سبق ان التسبيق الاضافي جمع بين التسبيق والدفع على الحساب غير ان التسبيق يكون قبل الاداء المادي للخدمة ام التسبيق الاضافي يدفع بعد بداية تنفيذ الصفقة.[1]

2. **الدفع على الحساب**: عرفته المادة 109 من المرسوم الرئاسي 247/15 على <<انه كل دفع تقوم به المصلحة المتعاقدة مقابل تنفيذ جزئي لموضوع الصفقة>>. [2]

يتضح من خلال النص ان الدفع على الحساب هو ذلك المبلغ الذي تدفعه المصلحة المتعاقدة بناءا على قاعدة الاعمال المنجزة بعد معاينتها وتقييمها والصفقة لازالت في طور التنفيذ اي ان الدفع هنا يتم نظير تنفيذ جزئي للعقد أو الصفقة وهو بذلك دفع موازي لعملية التنفيذ يدفع شهريا أو امدة اطول من ذلك مقابل تقديم احدى الوثائق الاثباتية حسب كل حالة

معايير المعتمد عليها لتعريف الدفع على الحساب وهي نفس المعايير المستند عليها في نظام التسبيقات تتمثل في المعيار المالي، الزمني والمادي

❖ المعيار المالي : يتمثل في المقابل المالي الذي يتم دفعه لحائز الصفقة، اذ يمثل جزء من الثمن الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين ضمن البنود التعاقدية؛

❖ المعيار الزمني: يمثل الوقت الذي يستطيع المتعامل الاستفادة من الدفع على الحساب حيث حدد المشرع الجزائري صراحة هذا الوقت بعد تنفيذ جزء من الصفقة؛

❖ المعيار المادي: يكون الدفع على الحساب بعد تنفيذ جزء من الخدمة موضوع الصفقة.[3]

2 1 أنواع الدفع على الحساب: يمكن تقسيمه الى

❖ الدفع على الحساب عند التموين بالمنتجات : نصت عليه المادة 117 من المرسوم الرئاسي اعلاه وخصت به صراحة صفقات الاشغال فقط دون غيرها من الانواع الاخرى.[4]

[1] هاشمي فوزية، المرجع السابق، ص 229.
[2] المادة 109 من المرسوم الرئاسي 247/15، مرجع سبق ذكره.
[3] هاشمي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 231.
[4] نفس المرجع، ص 232.

غير انه يجوز لأصحاب الصفقات العمومية للأشغال ان يستفيدوا من دفعات على الحساب عن التموين بالمنتجات المسلمة في الورشة والتي لم تكن محل دفع عن طريق التسبيقات على التموين حتى نسبة 80بالمئة من مبلغها المحسوب بتطبيق الأسعار بالوحدة للتموين المعدة خصيصا للصفقة المقصودة على اساس الكميات المعاينة ولا يستفيد المتعامل باي حال من هذا الدفع على الحساب الا فيما يخص التموينات المقتناة في الجزائر.[1]

❖ الدفع على الحساب الشهري: هذا النوع يكون شهريا اذا لم ينص احد بنود الصفقة على مدة اطول وذلك حسب طبيعة الخدمة ويتوقف هذا الدفع على تقديم احدى الوثائق التالية :

ـ محاضر أو كشوفات خاصة بأشغال المنجزة ومصاريفها

ـ جدول تفصيلي للوازم الموافق عليها من طرف المصلحة المتعاقدة

ـ جدول أجور المطابق للتنظيم المعمول به أو جدول التكاليف الاجتماعية المؤشرة عليه من طرف صندوق الضمان الاجتماعي. [2]

3 التسوية على رصيد الحساب: عرفه المشرع الجزائري في المادة 109 من المرسوم الرئاسي 247/15 على انه << الدفع المؤقت أو النهائي للسعر النصوص عليه في الصفقة بعد التنفيذ الكامل والمرضي لموضوعها >>[3] وينقسم إلى

1.3 التسوية على رصيد الحساب المؤقت :تهدف التسوية على رصيد الحساب المؤقت إلى دفع المبالغ المستحقة للمتعامل المتعاقد بعنوان التنفيذ العادي للخدمات المتعاقد عليها، مع خصم ما يأتي :اقتطاع الضمان المحتمل، الغرامات المالية التي تبقى على عاتق المتعامل عند الاقتضاء، الدفعات بعنوان التسبيقات والدفع على الحساب على اختلاف أنواعها التي لم تسترجعها المصلحة المتعاقدة بعد، وذلك كما اشارت اليه المادة 119 من المرسوم السابق. [4]

2.3 التسوية على رصيد الحساب النهائي: يترتب على التسوية على رصيد الحساب النهائي رد اقتطاعات الضمان ورفع اليد عن الكفالات التي كونها المتعامل المتعاقد عند الاقتضاء وهذا حسب نص المادة 120 من المرسوم الرئاسي 247/15 .[5]

[1] المادة 117 من المرسوم الرئاسي 247/15، المرجع السابق.

[2] آيت وارث رياض، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] المادة 109 من المرسوم الرئاسي 247/15، مرجع سبق ذكره.

[4] المادة 119من المرسوم الرئاسي 247/15، نفس المرجع.

[5] المادة 120، من المرسوم الرئاسي 247/15، نفس المرجع.

المطلب الثالث: طرق معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية

عند تنفيذ الصفقات العمومية قد تصادف المتعامل بعض العوائق والتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصفقة، على هذا الاساس وحفاظا على التوازن المالي للصفقة فقد كرس المشرع الجزائري مبدأ قابلية السعر للتغيير وقد نصت المادة 97 من المرسوم الرئاسي 247/15 على ان السعر يمكن ان يكون ثابتا أو قابلا للمراجعة أو التحيين. [1]

الفرع الاول: السعر الثابت

السعر الثابت هو ذلك السعر الذي تم تحديده وتم الاتفاق عليه على تأديته للمتعامل المتعاقد عند ابرام عقد الصفقة ،و هذا دون امكانية تغييره أو تعديله أو مراجعته لاحقا، ومن ثم فإنه لا يعد السعر ثابتا اذا كان قابلا لذلك، لأن الأسعار الثابتة هي تلك الأسعار التي لا تتغير خلال فترة العقد لا على مستوى الطوارئ والتغيرات التكنولوجية ولا على صعيد الشروط الاقتصادية.[2]

اللجوء إلى السعر الثابت يكون في الحالات التالية:

- في الخدمات المماثلة والمتشابهة وهي الخدمات التي تكون عادية متكررة؛
- عندما تكون الصفقة متفقا على تسليمها في فترة قصيرة فإن المصلحة المتعاقدة تطلب من المترشحين أن يتقدموا بأسعار ثابتة

الفرع الثاني: تحيين الأسعار

التحيين هو عملية اعادة النظر في ثمن العقد المتفق عليه بغية مراعاة التغيرات الاقتصادية الناتجة عن تأخر بدء التنفيذ

مما سبق فإن عملية تحيين الأسعار مرتبطة اساسا بتأخر الجهة الادارية في اصدار الأمر بالشروع في التنفيذ الأشغال من قبل المقاول وحدوث ظروف اقتصادية تؤثر بشكل كبير في السعر.[3]

❖ **شروط التحيين:**

حسب نص المادة 98 و100 من المرسوم الرئاسي247/15 فقد قيد المشرع الجزائري عملية التحيين بشروط مهمة تتمثل في:

- إلزامية النص على بند التحيين في الصفقة؛[4]
- حدوث تغييرات في الظروف الاقتصادية أثناء مرحلة تنفيذ موضوع الصفقة حيث تؤثر على السعر الأولي للصفقة ؛[5]
- يحدد مبلغ التحيين بتطبيق صيغة مراجعة الأسعار دون الجزء الثابت، التي ينبغي ان تستعمل كمرجع باستثناء الحالات المبررة كما ينبغي حتى وان كانت الأسعار غير قابلة للمراجعة؛
- لا يمكن تطبيق تحيين الأسعار إلا على الفترة التي تتراوح بين تاريخ آخر أجل لصلاحية العرض وتاريخ تبليغ الأمر بالشروع في الخدمات التعاقدية؛

[1] المادة 97 من المرسوم 247/15، مرجع سبق ذكره.

[2] هبة اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] هاشمي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 197 198.

[4] سهتالي حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[5] المادة 98 من المرسوم الرئاسي 247/15، المرجع السابق.

ـ الأرقام الاستدلالية القاعدية التي يجب مراعاتها هي ارقام شهر نهاية صلاحية العرض، غير انه يمكن السماح بتحيين الأسعار في حالة التأخر في بداية تنفيذ الصفقة اذا لم يتسبب في ذلك المتعامل المتعاقد وتطبق هذه الأحكام كذلك على الصفقات المبرمة بأسعار ثابته وغير قابلة للمراجعة؛[1]

ـ يجب ان لا يقل مبلغ الصفقة على الاسقف المالية المذكورة في المادة 13 من المرسوم السابق؛

ـ ان لا يقل أجل الصفقة عن 03 اشهر.[2]

❖ **كيفية تحديد سعر التحيين:**

يحدد تحيين السعر بإحدى الطريقتين:

ـ باتفاق مشترك بين المتعاقدين وبطريقة اجمالية وجزافية حيث يتفق طرفي الصفقة على زيادة السعر الأولي الذي ابرمت به الصفقة، ويتم تقدير موضوعها الذي سينفذ بسعر إجمالي جزافي.

ـ بتطبيق صيغة مراجعة الأسعار إذا نصت الصفقة عليها.[3]

الفرع الثالث: مراجعة الأسعار

مراجعة الأسعار هي عملية تهدف إلى اعادة النظر في السعر بالزيادة أو النقصان وجعل السعر المحدد في العقد مناسبا مع الظروف الجديدة أي تكييف السعر وفقا للظروف والتغيرات الاقتصادية الواقعة.[4]

وهي لا تنصب إلا على جزء الصفقات المنفذ في ظروف جديدة نتيجة طوارئ وتغيرات اقتصادية غالبا لكن يمكن أن تكون المراجعة شاملة لكامل الصفقة عندما تكون التغيرات مباشرة بعد الأمر بالتنفيذ.[5]

إلا انه لا يمكن العمل ببند المراجعة بالرغم من كون السعر قابلا للمراجعة في الحالات الآتية:

ـ في الفترة التي تغطيها صلاحية العرض؛

ـ في الفترة التي يغطيها بند تحيين الأسعار، عند الاقتضاء؛

ـ أكثر من مرة واحدة كل 3 أشهر.[6]

[1] المادة 100 من المرسوم الرئاسي 247/15،نفس المرجع.

[2] النوي خرشي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[3] سهتالي حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[4] هاشمي فوزية، مرجع سبق ذكره، 194.

[5] هبة اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[6] المادة 101 من المرسوم الرئاسي 247/15، مرجع سبق ذكره.

❖ **شروط مراجعة الأسعار**: حسب التشريع الجزائري فإن المراجعة يتم اللجوء إليها بجملة من الشروط وهي:

- الزامية النص على بند المراجعة في الصفقة ؛
- ان لا يقل أجل الصفقة عن 03 أشهر؛
- يجب ان لا يقل مبلغ الصفقة على الاسقف المالية المذكورة في المادة 13 من المرسوم السابق؛
- حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية. [1]

❖ **كيفية إجراء المراجعة:**

تتم مراجعة الأسعار بوضع صيغة رقمية، تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر المكونة للسعر.[2]

و قد بينت المادة 102 من المرسوم الرئاسي 247/15 المعاملات التي يجب مراعاتها في صيغ مراجعة الأسعار كما يلي:

- المعاملات المحددة مسبقا والواردة في الوثائق المتعلقة باستشارة المؤسسات باستثناء الحالات المبررة كما ينبغي؛
- المعاملات المحددة باتفاق مشترك بين الأطراف المتعاقدة عندما يتعلق الأمر بصفقة عمومية مبرمة حسب إجراء التراضي البسيط؛

أما صيغ المراجعة فتشمل ما يلي:

- جزء ثابت لا يمكن أن يقل عن النسبة المنصوص عليها في العقد فيما يخص التسبيق الجزافي، ومهما يكن من أمر لا يمكن أن يقل هذا الجزء عن خمسة عشر في المائة؛
- حد استقرار التغير في الأجور قدره خمسة في المائة؛
- الارقام الاستدلالية " الأجور" و"المواد" المطبقة ومعامل التكاليف الاجتماعية .[3]

[1] سهتالي حميدة، مرجع سابق، ص 127.

[2] سهتالي حميدة، المرجع السابق، ص 133.

[3] هاشمي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 195.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد :

لغرض إنجاز بحثنا والإلمام بمختلف جوانبه، لابد من مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وتقديم ما تناولته هذه الدراسات من متغيرات وطرق معالجة الإشكاليات المطروحة، التي يمكن الاستفادة منها في الدراسة الحالية، وبعد البحث تبين لنا انه لا توجد دراسة مشابهة لهذه الدراسة التي توضح انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية بدراسة احصائية، لكن سوف نقدم فيما يلي بعض الدراسات المحلية والاجنبية التي شملت بعض الجوانب لهذا الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول : الدراسات المحلية

وقد تمثلت هذه الدراسات في ستة دراسات وتوصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج:

- دراسة هاشمي فوزية (2017-2018) حول **آثار تنفيد الصفقات العمومية على الطرفين المتعاقدين–دراسة مقارنة–** اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية –فرع التجريم في الصفقات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس، تناولت هذه الدراسة آثار تنفيد الصفقات العمومية على الطرفين المتعاقدين من خلال دراسة القواعد المنظمة للمركز القانوني لإدارة المتعاقدين وذلك بالتطرق لسلطات الادارة الاستثنائية في تنفيد الصفقات العمومية وتبيان التزامات الادارة المتعاقدة في تنفيد الصفقة العمومية، كما عالجت القواعد المنظمة للمركز القانوني للمتعامل المتعاقد بدراسة حقوق والتزامات المتعامل المتعاقد في تنفيد الصفقة العمومية عن طريق الاجابة على الاشكالية : **كيف يمكن تجسيد توازن بين مصلحة المتعامل المتعاقد ومصلحة الادارة المتعاقدة؟** بحيث كان هدف الباحث دراسة وتحميل مفردات موضوع آثار تنفيذ الصفقة العمومية تساعد على معرفة وتبيان دور قانون الصفقات العمومية في توضيح حقوق والتزامات المصلحة المتعاقدة المألوفة، معرفة أهم حقوق والتزامات المتعامل المتعاقد.

  كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تميز العقود الإدارية بصفة عامة والصفقات العمومية بصفة خاصة، التي تبرمها الأشخاص المعنوية العامة عن العقود المدنية التي تبرم طبقا لقواعد القانون الخاص، لا تستطيع الإدارة أن تتنازل عن أي حق من حقوقها، لأن هذه الامتيازات تستهدف تحقيق المصلحة العامة، وبالتالي تعتبر من النظام العام الذي لا يجوز التنازل عنه لأي سبب من الأسباب، من أن التشريع الجزائري نص على العقوبات المالية بموجب المادة 147 من الرسوم الرئاسي 247/15، إلا أنه أغفل على تحديد نسبة غرامة التأخير على غرار التشريعات المقارنة.
- دراسة أوزان حسين، كرفاح اسماء (2016-2017) حول آفاق **أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، دراسة إحصائية تنبؤيه (1990–2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، تناولت هذه الدراسة آفاق أسعار النفط والاسباب والعوامل التي ادت إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2014 واثره على الاقتصاد الجزائري بدراسة إحصائية تنبؤيه من خلال التطرق إلى ماهية النفط والاسواق النفطية وأسعار النفط وهم محدداته وذلك عن طريق الاجابة على اشكالية **ما مستقبل أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014؟** وكان

الهدف الباحثين من هذه الدراسة التعريف بالنفط وأساسياته، إظهار مكانة النفط في الاقتصاد الجزائر بالإضافة إظهار مدى تؤثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط.

كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية : إن أسعار النفط منخفضة جدا مقارنة بأسعار النفط في فترة 2012 و201 وهذا ما يجعل تخوف كبير بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة ،إن قرار منظمة أوبك الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا _ النمسا بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة أ وبك مع إحدى عشر دولة منتجة للنفط من خارجها على خفض انتاجها اعتبارا من أول شهر من 2017 سيؤدي إلى نقص العرض وبالتي إلى ارتفاع الإنتاج.

- بركات كوثر (2016-2017)، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات _ دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من (1986-2015)_**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي جامعة ام البواقي، تناولت هذه الدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان الدفوعات بدراسة حالة الجزائر دراسة قياسية من خلال التعرف على ميزان المدفوعات وأسعار البترول مبرزة لأهمية ميزان الدفوعات والتوازن والاختلال فيه ،كما تناولت اليات تحديد أسعار البترول واهم المخاطر الناجمة على تقلبات أسعار البترول عن طريق الاجابة على اشكالية : **ما مدى تأثير تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة من 1986-2015؟** وكان الهدف من الدراسة إعطاء أهمية كبيرة لموضوع أسعار البترول وابراز أثره على ميزان المدفوعات ومنه على الاقتصاد الجزائري، اختبار آثار تقلبات أسعار البترول على بعض ارصدة ميزان المدفوعات من خلال دراسة الازمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية العكسية سنة 1986 إلى غاية سنة 2015 والتعرف على بعض الاساليب الكمية المستخدمة في عملية تفسير الظاهرة محل الدراسة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: نتائج الدراسة الثالثة: إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على البترول كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير البترولية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، إن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والى يومنا هذا تتمثل في الاعتماد وبشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية من جهة والمخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظل الارتهان للبترول من جهة أخرى وبعد القيام بالدراسة التطبيقية وباستخدام برنامج EVIEWS وطريقة ال VAR لم يتم التوصل إلى وجود تأثير كبير ومباشر لتغيرات أسعار البترول على مختلف ارصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 1986-2015.

- براهمي تركية (2016-2017) حول **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، تناولت هذه الدراسة تغيرات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2000-2015 من خلال التطرق إلى ماهية النفط والاسواق النفطية والتعرف على أسعار النفط واهم محدداتها واهم المؤشرات المتحكمة فيها وأثر تقلباتها على دول العالم عن طريق الاجابة على اشكالية : **ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015** ؟ بحيث كان الهدف من

هذه الدراسة تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط، تحليل علاقة أسعار النفط والميزان التجاري ورصد انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات البترول والغاز الطبعي بجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول، الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس إنتاجية اقتصاد الجزائري لذلك يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات وان للجزائر خيارات متاحة لإعداد اقتصادها لفترة ما بعد البترول انطلاقا من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات .

- سهتالي حميدة (2015) ،حول **السعر في الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل والمتمم،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون فرع قانون العقود في إطار مدرسة الدكتوراه للقانون الاساسي والعلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة اكلي محند أولحاج بالبويرة، تناولت هذه الدراسة السعر في الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل والمتمم من خلال التعرض إلى القاعدة التي تجعل السعر صفقة عمومية ومعالجة الاستثناءات الواردة في هذه القاعدة ،بالإضافة إلى دراسة الاحكام المتعلقة بالسعر وذلك بالتطرق إلى كيفية تحديد السعر والحلول القانونية لتعديله في حالة وجود اختلال في التوازن المالي للعقد عن طريق الاجابة على اشكالية : **ماهي الاحكام القانونية للسعر في الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم؟**

كما توصلت الدراسة الي النتائج التالية : السعر منح للصفقة طبيعة قانونية خاصة , ويظهر ذلك من خلال طريقة ابرامها التي تفرض اتباع اجراءات شكلية يجب على الادارة التقيد بها فرض التعاقد باقل الأسعار لتحقيق اكبر وفر مالي للخزينة العمومية وتسديد الرقابة عليه بوضع هيئات يتحدد دورها حسب مبلغ الصفقة، وضع المشرع نظاما مرنا للأسعار ولم يأتي بقواعد ملزمة ينبغي اتباعها وإنما أوجد عدة حلول يمكن اتباعها ما بين سعر اجمالي جزافي، وسعر الوحدة وسعر بناءا على نفقات المراقبة، وسعر مختلط وعلى المصالح المتعاقدة ان تختار الحل الملائم حسب طبيعة الصفقة والسعر في الصفقة العمومية يتم دفعه عبر مراحل نظرا للمبالغ الضخمة التي تستهلكها سوآءا بالتنسيق الذي يدفع قبل التنفيذ ويخصم من سعر الصفقة، الدفع على الحساب يدفع السعر حسب الاعمال المنجزة والتسوية على الرصيد الحساب والذب بكون فيه الدفع بعد التسليم النهائي أو المؤقت، وبهذا يكمل السعر الباقي للصفقة .

- ايت وارت رياض، بن حامو محند أويدير(2014-2015) حول **السعر في مجال الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الجماعات المحلية والهيئات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، تناولت هذه الدراسة السعر في مجال الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 من خلال دراسة مفهوم سعر الصفقة العمومية وكيفية تحديد السعر في الصفقات العمومية بالإضافة إلى دراسة تطبيقات سعر الصفقة والمنازعات المالية التي تترتب في حالة اخلال المتعاقدين عن التزاماتها التعاقدية المتعلقة بالجانب المالي عن طريق الاجابة على اشكالية :ما مدى خصوصية سعر الصفقة العمومية في التشريع الجزائري؟ وكان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على سعر الصفقة وأشكالها ،محاولة إظهار الإضافات التي جاءت بها مختلف النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية، تسليط الضوء على السياسة التشريعية المتبعة في مجال سعر الصفقة العمومية وذلك من خلال خصوصية السعر على ضوء النصوص القانونية الخاصة بتعديل السعر وتحديد أشكال المالية وآليات تسديده.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: لابد من توفر الجانب المالي لإبرام الصفقة العمومية وإلا سوف لن تكون هناك صفقة، لهذا وجدنا المشرع من خلال تعريف الصفقة العمومية تطرق إلى المعيار المالي لإبرام الصفقة، فسعر هذه الأخيرة تختلف اختلافا كبيرا في مراحل الإبرام، إذ نجد في مرحلة المناقصة المتعامل المتعاقد هو الذي يحدد السعر الذي تبرم فيه الصفقة بينما في التراضي المصلحة المتعاقدة هي التي تحدد السعر في حالة وجود حالات استثنائية، سعر الصفقة العمومية لا يختلف عن غيره من المصطلحات المشابهة له كالأجر والبدل، إذ نجد كل مصطلح مرتبط بمجال معين فالنوع الأول ما هو إلا أجرة شهرية يتحصل عليها العامل من طرف رب العمل، اما النوع الثاني ما هو إلا مقابل مالي يتحصل عليه الشخص مقابل ما قدمه من خدمة للطرف الآخر، السعر في مجال الصفقات العمومية يمتاز بنوع من الغموض نظرا لمختلف التعديلات التي عرفها قانون الصفقات العمومية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مما ا أدى إلى عدم الاستقرار.

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية

وقد تمثلت هذه الدراسات في دراستين:

- عماد سالم مُحَمَّد ابو ميري (2016) حول العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية – المنظمة العربية لتربية وثقافة والعلوم – (معهد البحوث والدراسات العربية)، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية القاهرة، تناولت هذه الدراسة أهم العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على اقتصادات دول الخليج العربي من خلال التطرق إلى تقلبات أسعار النفط العالمية وذلك بدراسة تطور أسعار النفط والايرادات النفطية العالمية، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تناولت واقع صناعة النفط في دول الخليج العربي بدراسة ملامح صناعة النفط في دول الخليج العربي وتطور أسعار النفط والايرادات النفطية في دول الخليج العربي، كما تناولت أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي عن طريق الاجابة على اشكالية :**ماهي العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط في الحقبة الزمنية ما بين 2000-2014 في دول مجلس التعاون الخليجي؟** وتمثلت اهداف الباحث من هذه الدراسة في دراسة أهم العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط عالميا خلال فترة الدراسة ،تحليل التداعيات المختلفة المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية خلال فترة الدراسة وتحليل ودراسة ال علاقة بين أسعار النفط بالوفرة في الاحتياطات البترولية المتوفرة لدى الدول المصدرة والمستوردة .

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : ان أسعار النفط المنخفضة جدا أو المرتفعة جدا ليست في صالح الدول المنتجة على المديين المتوسط والبعيد، كما انه ليس في صالح الدول المستهلكة التي زادت فاتورة بدفوعاتها جراء ارتفاع أسعار النفط، بل تلحق الضرر بالاقتصادات التي تعتمد اعتمادا مفرطا على سلعة واحدة بعينها دون غيرها، ان استمرار الأسعار المرتفعة للنفط والتدفقات الكبيرة للعوائد المالية النفطية سيشكل ضغوطات كبيرة لارتفاع أسعار الصرف الفعلية والحقيقية، لمل من خلال الارتفاع في أسعار الصرف الاسمية أو من خلال التضخم ونجحت دول أوبك في اتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات الإيجابية، بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، لاحتواء سلسلة الازمات التي ضربت قطاعات الطاقة

العالمية عن طريق الزيادة والخفض في النفط الخام ضمن الية الضبط السعري لإحداث التوازن بين العرض والطلب، والحد من تدهور أسعار النفط والخام.

- عماد الدين مُحَّد المزيني (2013) حول العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مقال. مجلة جامعة الازهر بغزة ،سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد1، تناولت هذه الدراسة العوامل الي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية من خلال التطرق إلى التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية للفترة (2000-2011)، - وتطور تقلبات أسعار النفط والإيرادات النفطية للفترة (2000-2011)،هذا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على تقلبات الإيرادات النفطية والتداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية من خلال الاجابة على الاسئلة المطروحة :**ماهي العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية ؟ وماهي التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية ؟** ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في إبراز أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار النفطية وتداعياتها المترتبة على ذلك.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، أدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي على النفط ومشتقاته، مما انعكس بالإيجاب على ارتفاع أسعار النفط عالميا، أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هو العامل الوحيد في تحديد أسعار النفط عالمياً، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالميا ومنها عوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي، أن هناك تداعيات مترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية، ومنها التداعيات الاقتصادية التي ساهمت عوائد النفط في زيادة الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية لمعظم الدول المصدرة للنفط.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

كما تطرقنا سابقا انه لا توجد دراسة مشابهة للدراسة الحالية إلا أننا سنقوم بالمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث المنهج والادوات والبرامج المستخدمة في القيام بهذه الدراسات حسب كل جانب من جوانب الدراسة .

1. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الخاصة بأسعار الصفقات العمومية

ان الدراسات المتعلقة بأسعار الصفقات العمومية تمت من قبل باحثين مختصين في القانون، تم التطرق إلى أسعار الصفقات العمومية من الجانب التشريعي فقط معتمدين على المنهج التحليلي بينما الدراسة الحالية تم التطرق فيها إلى الجانب التشريعي بالإضافة إلى الجانب التطبيقي لأسعار الصفقات العمومية.

2. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الخاصة بأسعار النفط

في الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من (1986-2015) تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي (VAR) من أجل اختبار أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات عن طريق الاستعانة ببرنامج EVIEWS، أما بالنسبة لدراسة آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 دراسة إحصائية تنبؤيه (1990-2018) تم استخدام اسلوب السلاسل الزمنية وفق منهجية بوكس جنكيز على أسعار النفط في السوق العالمية وهذا باستعمال البرنامجين EVIEWS وGRTEL، أما فيما يخص دراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على

الميزان التجاري للفترة (2000-2015) فتطرقت إلى انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية على الميزان التجاري عن طريق تحليل تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري ودراسة تطورات الميزان التجاري وواقع قطاع المحروقات في الجزائر.

أما بالنسبة للدراسة الحالية تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و هذا بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 09 وكذلك تحليل البيانات الخاصة بأسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية للأشغال من خلال الجداول والمنحنيات وفقا لمخرجات برنامج EXEL2010.

3. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الاجنبية

في كلا الدراستين تم استخدام المنهج الوصفي لوصف أهم العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى المنهج التحليلي من أجل تحليل العوامل المختلة المؤثرة على أسعار النفط عالميا وتداعياتها المختلفة، اما بالنسبة للدراسة الحالية فتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث، اما بالنسبة للجانب التطبيقي تم اتباع المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة بالإضافة إلى استخدام التحليل الكمي القياسي.

خلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم حول أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية، حيث أن سعر النفط هو المقابل النقدي لقيمة السلعة النفطية خلال فترة زمنية معينة، أما سعر الصفقة فهو المقابل المالي الدي يتحصل عليه المتعامل المتعاقد من الادارة لتغطية نفقة وتكاليف العملية المتعاقد عليها، كما أننا تطرقنا إلى طرق معالجة تقلبات اسعار الصفقات العمومية

في جانب آ خر من المبحث تطرقنا إلى اهم العوامل المؤثرة في سعر النفط وأسباب وتداعيات تقلبات اسعار النفط، هذا بالإضافة إلى آليات تحديد السعر في الصفقات العمومية وكيفية الدفع في الصفقات العمومية

اما المبحث الثاني فكان حول الدراسات السابقة والتي شملت مجموعة من الدراسات المحلية والاجنبية والتي لها ارتباط بجوانب موضوع الدراسة الحالية وذلك حسب الترتيب الزمني لها والتي تم من خلالها عرض لأهم جوانب هذه الدراسات .

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية لأثر تقلبات النفط على أسعار الصفقات العمومية

تمهيد :

بعد ان تطرقنا في الفصل السابق إلى الأسس النظرية المتعلقة بكل من أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول جوانب الموضوع، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة مدى تأثير أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية للأشغال من خلال معرفة العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في أسعار الصفقات العمومية للأشغال والمتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى التطرق إلى كيفية معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية للأشغال.

ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا تناول هذا الفصل من خلال مبحثين حيث يشمل الأول على كل طريقة جمع وتلخيص المعطيات، وعلى بيانات الدراسة بالإضافة إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، وكيفية قياسها. والأدوات الإحصائية والقياسية، والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة. كما سيتم عرض، وتحليل، وتفسير، ومناقشة نتائج الدراسة في المبحث الثاني.

وكان تقسيم هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

نعرض في هذا المبحث متغيرات الدراسة وطرق جمع المعطيات وكذا الأدوات الكمية والبرامج الاحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة في جمع المعطيات

يحتوى هذا المطلب على فرعين الأول فتم فيه تحديد متغيرات الدراسة، بينما الفرع الثاني فتطرقنا فيه لطريقة جمع وتلخيص المعطيات المجمعة.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

تنقسم هذه المتغيرات إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة فالأولى هي عبارة عن الظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتأثر سلبا أو إيجابا بمكونات النموذج أما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتأثر بمكونات النموذج وهي تؤثر على المتغيرة الداخلية ولا تتأثر بها وفي هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- **أسعار الصفقات العمومية للأشغال:** وهو المتغير التابع المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز **PMt** وهو يعتبر من أهم الحقوق المترتبة عن ابرام صفقة عمومية، والذي يحصل عليه المتعاقد، جراء تنفيد موضوع الصفقة وفي نفس الوقت يعد التزاما رئيسيا بالنسبة للمصلحة المتعاقدة[1] .

و تم تركيزنا على صفقات الاشغال باعتبارها من أهم أنواع الصفقات .

وفيما يلي جدول يمثل تطور أسعار الصفقات كل حصة على حدة وحسب كل فصل خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2017.

[1] سهتالي حميدة، مرجع سبق ذكره ،ص 12.

الجدول (01-01) يبين تغير أسعار الصفقات العمومية للأشغال في الجزائر كل حصة على حدة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017

الوحدة النقدية : دينار جزائري

الفصول	أسعار حصة الدهن والزجاج	أسعار حصة الكهرباء	أسعار حصة النجارة	أسعار حصة التدفئة والترصيص	أسعار حصة الاشغال الكبرى
االفصل الأول 2010	14018,00	24384,00	9834,00	39137,00	65636,00
الفصل الثاني 2010	14018,00	24316,00	9734,00	39137,00	66837,00
الفصل الثالث 2010	14901,00	24347,00	9260,00	39137,00	67887,00
الفصل الرابع 2010	14562,00	24815,00	9206,00	39314,00	68270,00
االفصل الأول 2011	14936,00	24384,00	9635,00	38006,00	68764,00
الفصل الثاني 2011	15343,00	24269,00	9646,00	34000,00	69597,00
الفصل الثالث 2011	17280,00	30011,00	17863,00	34036,00	73494,00
الفصل الرابع 2011	16280,00	30007,00	17749,00	33153,00	73434,00
االفصل الأول 2012	16280,00	30561,00	17016,00	33901,00	73759,00
الفصل الثاني 2012	17163,00	30461,00	17197,00	34706,00	73831,00
الفصل الثالث 2012	17280,00	30461,00	17234,00	34838,00	74487,00
الفصل الرابع 2012	17163,00	30100,00	17297,00	34441,00	74089,00
االفصل الأول 2013	16280,00	30461,00	17295,00	33832,00	74198,00
الفصل الثاني 2013	17163,00	31461,00	18191,00	34763,00	74439,00
الفصل الثالث 2013	17163,00	34061,00	20299,00	34237,00	74193,00
الفصل الرابع 2013	17737,00	30461,00	20447,00	34219,00	74193,00
االفصل الأول 2014	17657,00	31261,00	20540,00	34744,00	75564,00
الفصل الثاني 2014	17657,00	30723,00	20613,00	34420,00	75503,00
الفصل الثالث 2014	18195,00	31820,00	20592,00	34420,00	75557,00
الفصل الرابع 2014	19195,00	30723,00	21593,00	33420,00	75087,00
االفصل الأول 2015	20236,00	30723,00	21514,00	34771,00	75145,00
الفصل الثاني 2015	21185,00	30123,00	21569,00	34526,00	75408,00
الفصل الثالث 2015	23253,00	32123,00	21771,00	35900,00	75051,00
الفصل الرابع 2015	26253,00	33723,00	23197,00	36654,00	76000,00
االفصل الأول 2016	31237,00	38723,00	23955,00	36946,00	77143,00
الفصل الثاني 2016	29237,00	32000,00	23019,00	35146,00	76334,00
الفصل الثالث 2016	27749,00	31880,00	23830,00	35146,00	76285,00
الفصل الرابع 2016	26149,00	34606,00	23961,00	35146,00	76383,00
االفصل الأول 2017	22866,00	32923,00	22295,00	35146,00	76889,00
الفصل الثاني 2017	21866,00	32723,00	22961,00	36029,00	76814,00
الفصل الثالث 2017	21866,00	32623,00	22499,00	36000,00	76798,00
الفصل الرابع 2017	21866,00	32423,00	21319,00	35995,00	77094,00

المصدر : مكتب الدراسات متعدد الاختصاصات (B E P G) غرداية بالاعتماد على جداول الارقام الاستدلالية لمراجعة وتحيين الأسعار

يمكن تحليل نتائج الجدول أعلاه كما يلي:

نلاحظ من خلال الجدول ان أسعار الصفقات كانت منخفضة نوعا ما في بداية سنة 2010 لكل الحصص تقريبا مسجلة 65636,00 دج بالنسبة لحصة الاشغال، 9834,00دج لحصة النجارة، 24384,00دج لحصة الكهرباء و14018,00 دج لحصة الدهن والزجاج وبعدها بدأت في الارتفاع إلى ان سجل اعلى قيمة لها في الفصل الأول من سنة 2016 بحيث وصل سعر حصة الاشغال الكبرى إلى 77143,00 دج، حصة النجارة دج ،23955,00 دج حصة الكهرباء 38723.00 دج وحصة الدهن والزجاج 31237.00 دج وبعدها بدأت في الانخفاض ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار مواد البناء الذي بدوره ارجعه البعض إلى الأزمة التي عاشتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط وما نتج عنها من قرارات للحكومة كإجراء أولى للتحكم في الأزمة من تحصيص الاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في 06/ 2015/12 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق انظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، تلاها الشروع في التحضير لإصدار مرسوم تنفيذي لمنع استيراد بعض البضائع [1].

اما بالنسبة لحصة الترصيص الصحي فكانت أسعارها مرتفعة في بداية سنة 2010 مسجلة 39137.00دج لتنخفض في الفصل الثاني من سنة 2011 إلى 34000دج وبعدها سجلت ارتفاع طفيف ابتداء من الفصل الثاني لسنة 2015 وصولا إلى 36946.00 دج في الفصل الأول من 2016 .

[1] حمزة كحال، ، ارتفاع أسعار مواد البناء في الجزائر، مجلة العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/economy، تاريخ الاطلاع 2019/05/23 سا h19:00.

- **أسعار البترول:** وهو المتغير المستقل والذي عبارة عن قيمة المادة النفطية معبر عنها بالنقود[1] والذي يرمز له بالرمز PP.

وفيما يلي جدول يبن تغير أسعار البترول حسب كل فصل للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

جدول (01–02) يبين تغير أسعار النفط للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017

الفصول	أسعار النفط
االفصل الأول 2010	75.40
الفصل الثاني 2010	76.60
الفصل الثالث 2010	73.77
الفصل الرابع 2010	83.77
االفصل الأول 2011	100.97
الفصل الثاني 2011	112.33
الفصل الثالث 2011	108.50
الفصل الرابع 2011	107.90
االفصل الأول 2012	117.43
الفصل الثاني 2012	106.77
الفصل الثالث 2012	106.60
الفصل الرابع 2012	107.40
االفصل الأول 2013	109.50
الفصل الثاني 2013	100.93
الفصل الثالث 2013	106.87
الفصل الرابع 2013	106.47
االفصل الأول 2014	104.77
الفصل الثاني 2014	105.87
الفصل الثالث 2014	100.80
الفصل الرابع 2014	73.40
االفصل الأول 2015	50.33
الفصل الثاني 2015	59.90
الفصل الثالث 2015	48.17
الفصل الرابع 2015	39.70
االفصل الأول 2016	29,96
الفصل الثاني 2016	42.30
الفصل الثالث 2016	42.89
الفصل الرابع 2016	47.59
االفصل الأول 2017	52.03
الفصل الثاني 2017	48.60
الفصل الثالث 2017	49.97
الفصل الرابع 2017	59.40

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications

[1] بركات كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 63.

يمكن تحليل نتائج الجدول السابق كما يلي:

ان استمرار واتساع وتعمق الأزمة المالية العالمية التي امتدت اثارها لتشمل كافة انشطة الاقتصاد الحقيقي في دول العالم بحيث لم تكن صناعة النفط بمنأى عن هذه التطورات مما انعكس بشكل جلي على الطلب العالمي على النفط والمخزون النفطي والأسعار ،الا انه ابتداء من سنة 2010 التي شهدت فيها سوق النفط حالة توازن باتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع مقارنة بالتقلبات الحادة التي اتسمت بها أسعار النفط خلال العامين الماضيين والذي كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة أوبك دورا في هذا الاستقرار بالإضافة إلى عوامل اخرى منها الانتعاش الاقتصادي العالمي وأسعار صرف الدولار وتطورات ....الخ .

الا انه ابتداء من الفصل الأول لسنة 2011 سجلت سوق النفط العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك عتبة 100 دولار/للبرميل وهذا بفضل الدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة أوبك وذلك بالتخفيض التراكمي وقدره 4.2 مليون برميل في انتاجها اعتبارا من بداية شهر جانفي 2009 مما ساعد في تقليص حجم الفائض المفروض في السوق هذا بالإضافة إلى التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية والتي بدأت من تونس وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لدول اخرى منتجة للنفط .

كما شهدت الاعوام من 2011الى غاية الشهر الثالث من 2014نوعا من الاستقرار في أسعار النفط مسجلة اعلى مستوياتها في الفصل الأول من سنة 2012 بسعر117.43دولار /للبرميل الا انه ابتداء من الفصل الرابع لسنة 2014 انهارت أسعار النفط متأثرا بعوامل المتنوعة والمتداخلة منها تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الامدادات العالمية وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الامريكية وارتفاع مؤشر سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملات الرسمية تدريجيا منذ بداية 2014 الامر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط هذا بالإضافة إلى انخفاض طلب الاسواق الأوربية والصين من النفط الخام والذين يعدان من الاسواق الرسمية المستهلكة للطاقة وتوجه الدول الكبرى المصدرة للنفط إلى الحفاظ على انتاجها لضمتن حصتها السوقية بدلا من محاول رفع الأسعار من خلال خفض الانتاج، لتستمر بعدها الأسعار بالانخفاض إلى ان سجلت ادنى مستوياتها خلال الفصل الأول من سنة 2016 بسعر29.96 دولار /للبرميل وذلك بسبب استمرار ووفرة الامدادات العالمية برغم تراجع الامدادات النفطية بمجموعة دول خارج أوبك، تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والطلب الامريكي والصين بشكل خاص، ارتفاع مستويات المخزون النفطي بأنواعه المختلفة.

الا ان سنة 2017 بدأت اسواق النفط العالمية في الاتجاه نحو التوازن خلال سنة 2017 منهية فترة طويلة وغير مسبوقة من تراجع أسعار النفط ويأتي ذلك تزامنا مع بدا سريان اتفاق خفض الانتاج الذي توصلت اليه دول منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية سنة 2016 والذي تم تمديده حتى نهاية سنة 2018[1].

[1] التقرير العربي الموحد الصادر من طرف صندوق النقد العربي،https://www.amf.org.ae/ar/content ، تاريخ الاطلاع 2019/04/21، سا h09:30.

الفرع الثاني: طريقة جمع وتلخيص المعطيات المجمعة

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة والتي هي عبارة عن بيانات كمية متمثلة في أسعار النفط وذلك من خلال التقارير الصادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط هذا فيما يخص المتغير المستقل، اما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في أسعار صفقات الاشغال فتم جمعها عن طريق اجراء عدة مقابلات مع كل من المراقب المالي للولاية ورئيس مصلحة بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية هذا بالإضافة إلى اجراء مقابلة [1]مع مكتب الدراساتB E P G وهو الذي زودنا بأسعار النهائية المعتمدة في الدراسة ، حيت تم جمع هذه الأسعار للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017 وهي عبارة عن بيانات فصلية أي ابتداء من الفصل الأول لسنة 2010 إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2017 .

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والبرامج الإحصائية وهي كالتالي:

الفرع الأول: الأدوات القياسية المستخدمة

للقيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى وهذا لوجود متغير مستقل واحد باعتباره النموذج الذي يقيس العلاقة بين متغيرين واحد مستقل والاخر تابع [2].

تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على الحصول على مقدرات الانحدار حيت يمثل C الثابت وb معلمة الميل، حيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي إلى ادنى قيمة لها .

بحيث يجري تعريف مكون يطلق عليه مجموع مربعات البواقي وبعد ذلك يشرع في الحصول على C وb، بحيث يتم تصغير هذا المكون إلى ادنى قيمة له.

طريقة المربعات الصغرى تعطينا مقدار الانحدارC وb ولكن لا تعطينا مقدرة التباين وهذا يعتبر من نقاط ضعف طريقة المربعات الصغرى[3].

ووفقا لهذه الطريقة النموذج المقدر هو كما يلي:

$$Yi = C + bXi + Ei$$

ولكن نظرا لطبيعة المتغير التابع المتمثل في اسعر صفقات الاشغال المجزئة إلى حصص سوف يكون عندنا من أجل القيام بهذه الدراسة خمس نماذج للانحدار الخطي البسيط كما يلي

[1] مليايني أحمد، مكتب الدراسات متعدد الاختصاصات، **بيانات اسعار الصفقات**، مقر مكتب الدراسات متعدد الاختصاصات غرداية، 2019/05/02، (مقابلة شخصية) .

[2] عاشور بدار ،المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية، فرع ادارة اعمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2006/2005،ص 20

[3] نفس المرجع ،ص 24

✓ **النموذج الخاص بحصة الاشغال الكبرى**

$$PGOi = C1 + b1\ PPi + Ei$$

✓ **النموذج الخاص بحصة الترصيص والتدفئة**

$$PCAi = C2 + b2\ PPi + Ei$$

✓ **النموذج الخاص بحصة النجارة**

$$PMi = C\ 3 + b3\ PPi + Ei$$

✓ **النموذج الخاص بحصة الكهرباء**

$$PEi = C4 + b4\ PPi + Ei$$

✓ **النموذج الخاص بحصة الدهن والزجاج**

$$PPVi = C5 + b5\ PPi + Ei$$

حيث Pécari , PGOi ,PPVi , PEi ,PMi:تمثل المتغير التابع هي أسعار حصص الدهن والزجاج الكهرباء، النجارة ، الترصيص الصحي والاشغال الكبرى على التوالي؛

C : يمثل الثابت الانحدار لنماذج

ppi: وهو المتغير المستقل المتمثل في أسعار البترول

b: تمثل معامل الانحدار PMt على PP

Ei:يمثل حد الخطأ

الفرع الثاني : البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات [1]

✓ **برنامج EViews09** :

تظهر أهمية برنامج Eviews في انه مجموعة متكاملة من الامكانات التي تمكن الباحث من استخدام هذه الطرق القياسية في معالجة مشاكل القياس بسبب هذا الجزء العشوائي، وذلك من خلال التقدير القياسي Econometric واستعراض مظاهر مختلفة لعرض نتائج هذه الطرق القياسيةViews ومن هنا جاء اسم برنامج Eviews، وتتسلسل خطوات التعامل مع بيانات المتغيرات الاقتصادية مما يعرف بالتحليل الإحصائي الوصفي للبيانات تم التحليل الكمي القياسي لها.

ومن أهم خطوات استخدام البرنامج :

[1] أوزان حسين كرفاح اسماء، مرجع سبق ذكره ،ص47.

- انشاء ملف العمل في ذاكرة البرنامج؛
- إدخال البيانات؛
- استعراض ومراجعة البيانات ومن تم تصحيح الاخطاء؛
- استحداث المتغيرات الجديدة للتحويلات الرياضية ؛
- اجراء التقدير القياسي؛
- حفظ ملف العمل.

✓ **برنامج Excel 2010**:

وهو برنامج ضمن حزمة **office** يستخدم لمعالجة وتخزين العمليات الحسابية بشكل آلي.

وهو برنامج يستخدم لأنشاء جداول البيانات، القوائم، الميزانيات والرسوم البيانية وهو يفيد في معالجة البيانات وقد يستعمل للقيام بعمليات حسابية متعددة، ويعتبر الاكثر استخداما على مستوى العالم، تسوى جداول البيانات في اكسل بورقة العمل، كل ورقة عمل تتكون من صفحة أو اكثر وتحتوي على اعمدة وصفوف والتي تتقاطع لتشكيل خلايا.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول في ما يلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليليها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية، بالإضافة إلى التطرق إلى كيفية معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية للأشغال تطبيقيا .

المطلب الأول: وصف متغيرات النموذج وعرض نتائج الدراسة وتفسيرها

سنتطرق فيما يلي إلى الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج بالإضافة إلى عرض النتائج المتحصل عليها ومناقشتها.

الفرع الأول :وصف متغيرات النموذج

الجدول (02-01) يبين وصف لمتغيرات نماذج الدراسة

	PP	PGO	PCA	PM	PE	PPV
Mean	79.90281	73880.09	35477.06	18535.34	30427.50	19501.06
Median	80.18500	74769.00	34804.50	20493.50	30723.00	17657.00
Maximum	117.4300	77143.00	39314.00	23961.00	38723.00	31237.00
Minimum	29.96000	65636.00	33153.00	9206.000	24269.00	14018.00
Std. Dev.	28.16762	3190.838	1753.089	4877.927	3405.065	4594.071
Skewness	-0.241799	-1.303159	1.088967	-0.941257	-0.427603	0.990268
Kurtosis	1.453256	3.531897	3.113395	2.585738	3.300181	3.076406
Jarque-Bera	3.501714	9.434415	6.341672	4.953962	1.095314	5.237813
Probability	0.173625	0.008940	0.041969	0.083996	0.578303	0.072883
Sum	2556.890	2364163.	1135266.	593131.0	973680.0	624034.0
Sum Sq. Dev.	24595.87	3.16E+08	95272908	7.38E+08	3.59E+08	6.54E+08
Observations	32	32	32	32	32	32

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews09

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان :

- **أسعار النفط (PP)**: نلاحظ ان أسعار النفط تتراوح بين أدنى قيمة والتي تتمثل في 29,9600 دولار للبرميل في الفصل الأول من سنة 2016 وأعلى قيمة له 117,4300 دولار للبرميل في الفصل الأول من سنة 2012 خلال الفترة قيد الدراسة، بمتوسط يقدر ب79.90281 وانحراف معياري قدره 28.16762.

الشكل (01-01) يبين تغير أسعار النفط للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2017

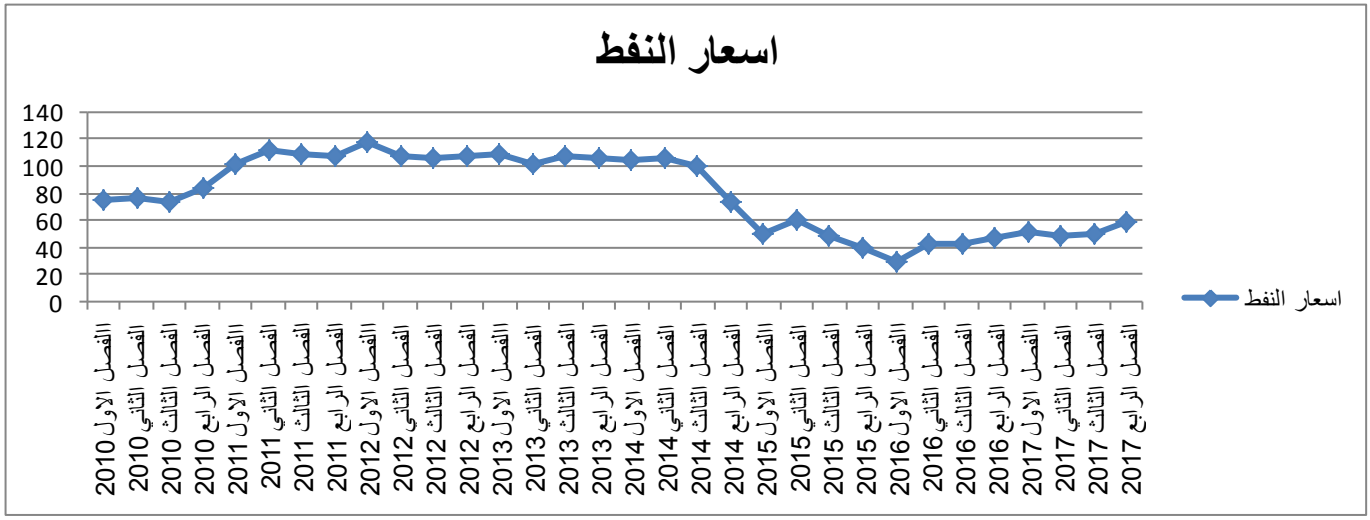

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (01-02) بالاعتماد على برنامج Exel 2010

- **أسعار حصة الاشغال الكبرى (PGO)**: نلاحظ ان أسعار حصة الاشغال الكبرى تتراوح بين أدنى قيمة والتي تتمثل في 65636.00 دج في الفصل الأول من سنة 2010 وأعلى قيمة له 77143.00 دج في الفصل الأول من سنة 2016 خلال الفترة قيد الدراسة، بمتوسط يقدر ب73880.09 وانحراف معياري قدره 3190.838.

الشكل (01-02) يبين تغير أسعار حصة الاشغال الكبرى للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2017

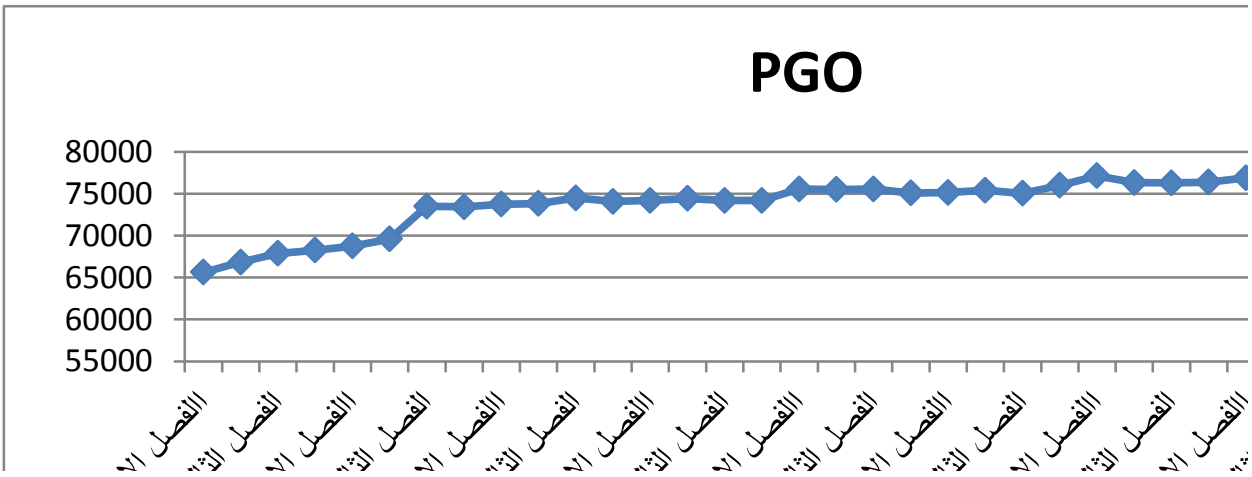

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (01-01) بالاعتماد على برنامج Exel 2010

- **أسعار حصة التدفئة والترصيص (PCA)**: نلاحظ ان أسعار حصة التدفئة والترصيص تتراوح بين أدنى قيمة والتي تتمثل في 33153.00 دج في الفصل الرابع من سنة 2011 وأعلى قيمة له 39314,00 دج في الفصل الرابع من سنة 2014 خلال الفترة قيد الدراسة، بمتوسط يقدر ب35477.06 وانحراف معياري قدره 1753.089.

الشكل (01-03) يبين تغير أسعار حصة التدفئة والترصيص للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2017

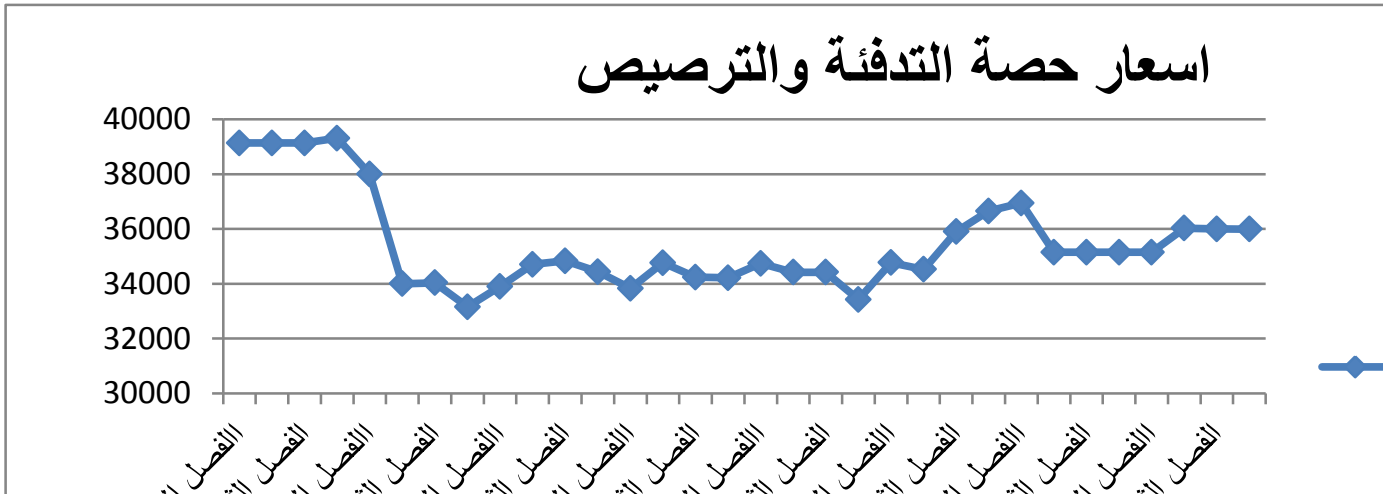

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (01-01) بالاعتماد على برنامج Exel 2010

- **أسعار حصة النجارة** : نلاحظ ان أسعار حصة النجارة تتراوح بين أدنى قيمة والتي تتمثل في 9206,000دج في الفصل الرابع من سنة 2010 وأعلى قيمة له 23961,000 دج في الفصل الرابع من سنة 2016 خلال الفترة قيد الدراسة، بمتوسط يقدر ب 18535,34 وانحراف معياري قدره 4877,927.

الشكل (01-04) يبين تغير أسعار حصة النجارة للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2017

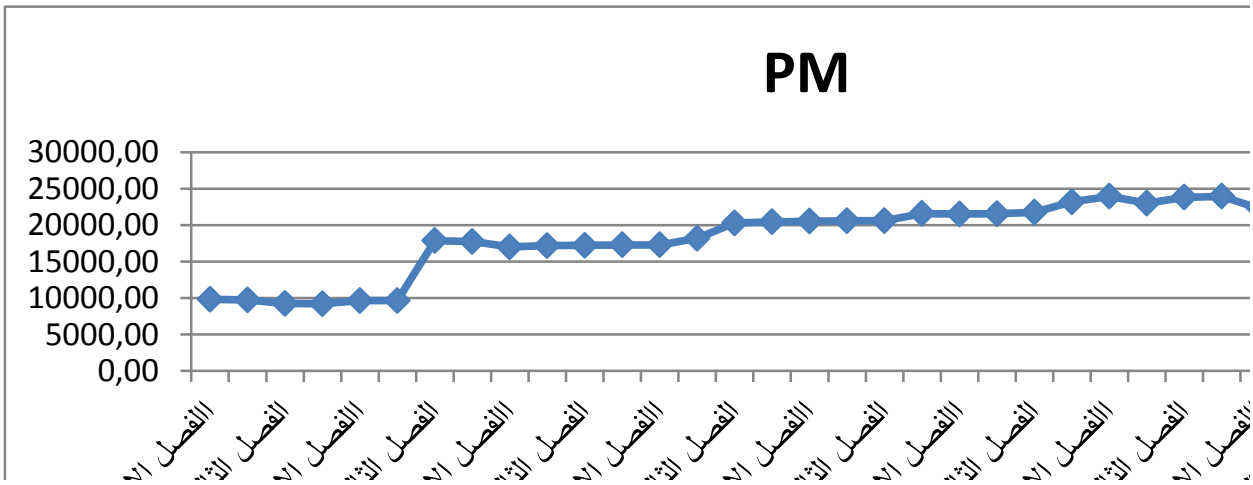

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (01-01) بالاعتماد على برنامج Exel 2010

- **أسعار حصة الكهرباء:** نلاحظ ان أسعار حصة الكهرباء تتراوح بين أدنى قيمة والتي تتمثل في 24269,00 دج في الفصل الثاني من سنة 2011 وأعلى قيمة له 38723,00 دج في الفصل الأول من سنة 2016 خلال الفترة قيد الدراسة، بمتوسط يقدر ب 30427,50 وانحراف معياري قدره 3405,065.

الشكل (01–05) يبين تغير أسعار حصة الكهرباء للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2017

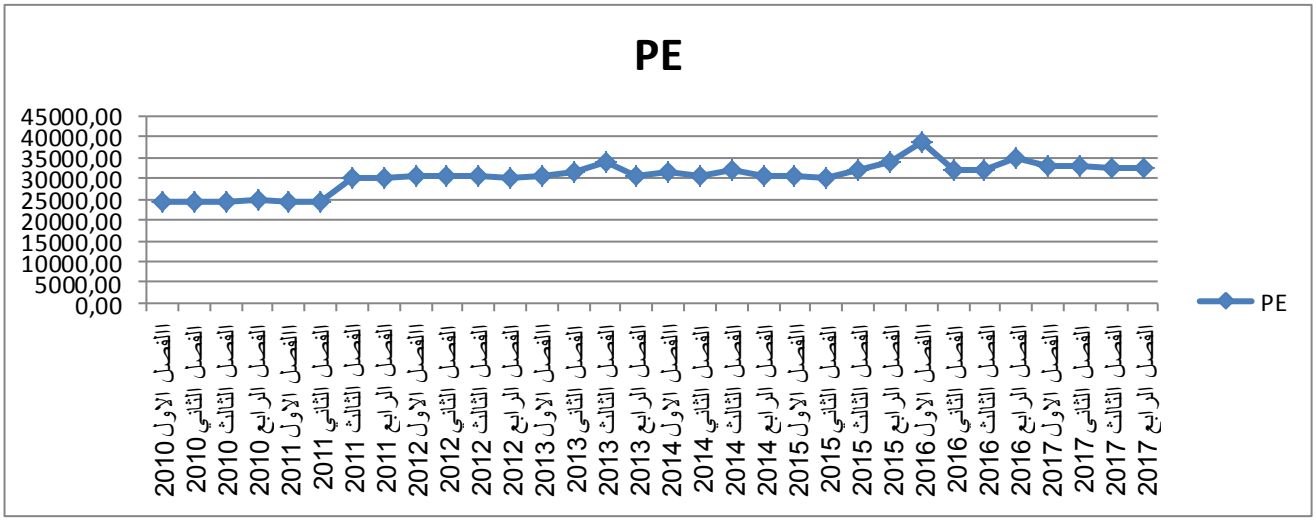

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (01–01) بالاعتماد على برنامج Exel 2010

- **أسعار حصة الدهن والزجاج:** نلاحظ ان أسعار حصة التدفئة والترصيص تتراوح بين أدنى قيمة والتي تتمثل في 14018,00 دج خلال الفصلين الأول والثاني من سنة 2010 وأعلى قيمة له 31237,00 دج في الفصل الأول من سنة 2016 خلال الفترة قيد الدراسة، بمتوسط يقدر ب 19501,06 وانحراف معياري قدره 4594,071.

الشكل (01–06) يبين تغير أسعار حصة الدهن والزجاج للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2017

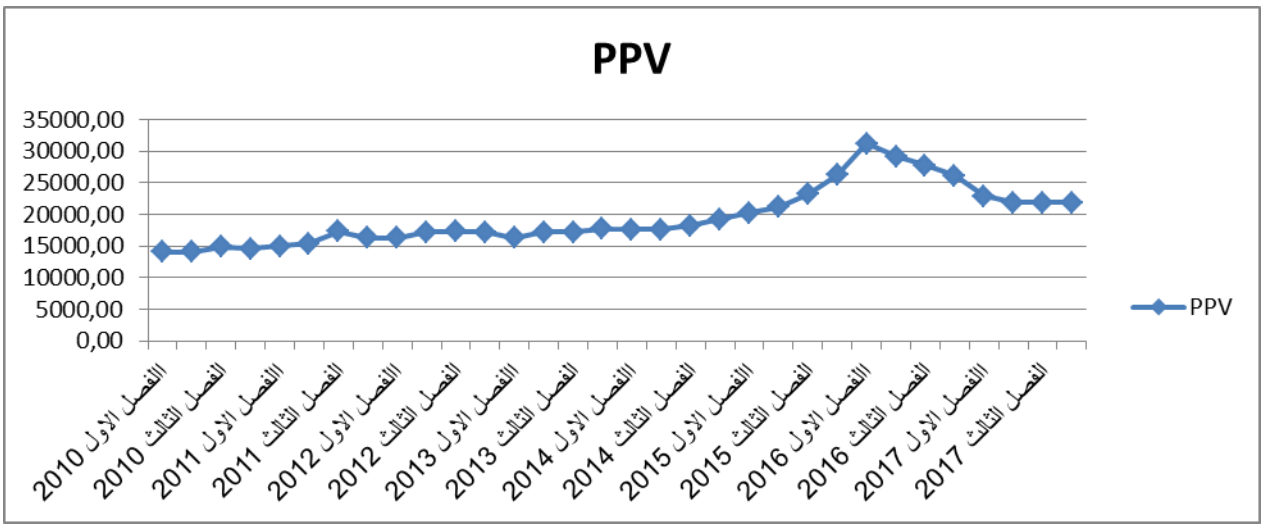

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (01–01) بالاعتماد على برنامج Exel 2010

الفرع الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها

سنقوم في هذا الجزء بتقدير نماذج الانحدار البسيط للمتغير المستقل على كل متغير تابع على حدى، وذلك بهدف الكشف عن أي من المتغيرات التابعة الأكثر تأثرا بالمتغير المستقل.

- ✓ **النموذج الاول: علاقة أسعار النفط بأسعار حصة الاشغال الكبرى**

الجدول (03-01) يبن تأثير أسعار النفط على أسعار حصة الاشغال الكبرى

Dependent Variable: PGO
Method: Least Squares
Date: 05/22/19 Time: 11:01
Sample: 2010Q1 2017Q4
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	77044.14	1638.851	47.01107	0.0000
PP	-39.59873	19.37728	-2.043564	0.0499
R-squared	0.122195	Mean dependent var		73880.09
Adjusted R-squared	0.092935	S.D. dependent var		3190.838
S.E. of regression	3038.953	Akaike info criterion		18.93688
Sum squared resid	2.77E+08	Schwarz criterion		19.02848
Log likelihood	-300.9900	Hannan-Quinn criter.		18.96724
F-statistic	4.176155	Durbin-Watson stat		0603020.
Prob(F-statistic)	0.049864			

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews09

تقدير معادلة النموذج

PGO=77044.14 -39.59873 PP

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بين أسعار النفط وأسعار حصة الاشغال هي علاقة عكسية ويستدل من التقدير ان أسعار النفط تؤثر عكسيا على أسعار حصة الاشغال الكبرى .

التفسير الإحصائي للنموذج

معامل التحديد المقدر ب 0.12 وهو معدل ضعيف مما يدل على ان أسعار النفط تفسر أسعار حصة الاشغال الكبرى ب 12.21% فقط والباقي يرجع إلى اخطاء عشوائية اما بالنسبة لإحصائية فيشر فإن Prob(F-statistic) تساوي 0.049 وهي اقل من 0.05 وهذا يدل على ان إحصائية فيشر معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي يعتبر النموذج مناسب.

ومن خلال اختبار معنوية أثر أسعار النفط على أسعار حصة الاشغال نلاحظ ان Prob(t-Statistic) تساوي 0.049 وهي اقل من 0.05 ومنه

نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي أسعار النفط لها أثر معنوي على أسعار حصة الاشغال الكبرى.

✓ **النموذج الثاني : أثر أسعار النفط على أسعار حصة التدفئة والترصيص**

الجدول (03-02) تأثير يبين أسعار النفط على أسعار حصة التدفئة والترصيص

Dependent Variable: PCA
Method: Least Squares
Date: 05/22/19 Time: 11:05
Sample: 2010Q1 2017Q4
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37233.14	899.1221	41.41055	0.0000
PP	-21.97771	10.63095	-2.067333	0.0474

R-squared	0.124697	Mean dependent var	35477.06
Adjusted R-squared	0.095521	S.D. dependent var	1753.089
S.E. of regression	1667.259	Akaike info criterion	17.73621
Sum squared resid	83392617	Schwarz criterion	17.82782
Log likelihood	-281.7794	Hannan-Quinn criter.	17.76658
F-statistic	4.273864	Durbin-Watson stat	0.319170
Prob(F-statistic)	0.047424		

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews09

تقدير معادلة النموذج

PCA=37233.14 -21.97771 PP

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص هي علاقة عكسية ويستدل من التقدير ان أسعار النفط تؤثر عكسيا على أسعار حصة التدفئة والترصيص .

التفسير الإحصائي للنموذج

معامل التحديد المقدر ب 0.12 وهو معدل ضعيف مما يدل على ان أسعار النفط تفسر أسعار حصة التدفئة والترصيص ب 12.46% فقط والباقي يرجع إلى اخطاء عشوائية اما بالنسبة لإحصائية فيشر فإن Prob(F-statistic) تساوي 0.047 وهي اقل من 0.05 وهذا يدل على ان إحصائية فيشر معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي يعتبر النموذج مناسب.

ومن خلال اختبار معنوية أثر أسعار النفط على أسعار حصة التدفئة والترصيص نلاحظ ان Prob(t-Statistic) تساوي 0.0474 وهي اقل من 0.05 ومنه نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي أسعار النفط لها أثر معنوي على أسعار حصة التدفئة والترصيص.

✓ **لنموذج الثالث : أثر أسعار النفط على أسعار حصة النجارة**

الجدول (03-03) يبين تأثير أسعار النفط على أسعار حصة النجارة

Dependent Variable: PM
Method: Least Squares
Date: 05/22/19 Time: 10:59
Sample: 2010Q1 2017Q4
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25282.37	2334.631	10.82928	0.0000
PP	-84.44035	27.60398	-3.058992	0.0046

R-squared	0.237755	Mean dependent var	18535.34
Adjusted R-squared	0.212347	S.D. dependent var	4877.927
S.E. of regression	4329.151	Akaike info criterion	19.64459
Sum squared resid	5.62E+08	Schwarz criterion	19.73620
Log likelihood	-312.3135	Hannan-Quinn criter.	19.67496
F-statistic	9.357433	Durbin-Watson stat	0.353704
Prob(F-statistic)	0.004644		

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews09

تقدير معادلة النموذج

PM=25282.37 -84.44035 PP

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة هي علاقة عكسية ويستدل من التقدير ان أسعار النفط تؤثر عكسيا على أسعار حصة النجارة .

التفسير الإحصائي للنموذج

معامل التحديد المقدر ب 0.23 وهو معدل ضعيف مما يدل على ان أسعار النفط تفسر أسعار حصة التدفئة والترصيص ب 23.77% فقط والباقي يرجع إلى اخطاء عشوائية اما بالنسبة لإحصائية فيشر فإن Prob(F-statistic) تساوي 0.004 وهي اقل من 0.05 وهذا يدل على ان إحصائية فيشر معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي يعتبر النموذج مناسب.

ومن خلال اختبار معنوية أثر أسعار النفط على أسعار حصة النجارة نلاحظ ان Prob(t-Statistic) تساوي 0.0046 وهي اقل من 0.05 ومنه نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي أسعار النفط لها أثر معنوي على أسعار حصة النجارة.

✓ **لنموذج الرابع : أثر أسعار النفط على أسعار حصة الكهرباء**

الجدول (03-04) يبين تأثير أسعار النفط على أسعار حصة الكهرباء

Dependent Variable: PE
Method: Least Squares
Date: 05/22/19 Time: 10:57
Sample: 2010Q1 2017Q4
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34364.64	1704.537	20.16069	0.0000
PP01	-49.27415	20.15393	-2.444890	0.0206

R-squared	0.166145	Mean dependent var	30427.50
Adjusted R-squared	0.138350	S.D. dependent var	3405.065
S.E. of regression	3160.755	Akaike info criterion	19.01547
Sum squared resid	3.00E+08	Schwarz criterion	19.10708
Log likelihood	-302.2475	Hannan-Quinn criter.	19.04584
F-statistic	5.977488	Durbin-Watson stat	0.456509
Prob(F-statistic)	0.020578		

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews09

تقدير معادلة النموذج

PE=34364.64 -49.27415 PP

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء هي علاقة عكسية ويستدل من التقدير ان أسعار النفط تؤثر عكسيا على أسعار حصة الكهرباء.

التفسير الإحصائي للنموذج

معامل التحديد المقدر ب 0.16 وهو معدل ضعيف مما يدل على ان أسعار النفط تفسر أسعار حصة التدفئة والترصيص ب 16.61% فقط والباقي يرجع إلى اخطاء عشوائية اما بالنسبة لإحصائية فيشر فإن Prob(F-statistic) تساوي 0.020 وهي اقل من 0.05 وهذا يدل على ان إحصائية فيشر معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي يعتبر النموذج مناسب.

ومن خلال اختبار معنوية أثر أسعار النفط على أسعار حصة الكهرباء نلاحظ ان Prob(t-Statistic) تساوي 0.0206 وهي اقل من 0.05 ومنه نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي أسعار النفط لها أثر معنوي على أسعار حصة الكهرباء.

✓ **النموذج الخامس : أثر أسعار النفط على أسعار حصة الدهن والزجاج**

الجدول (03-05) يبين تأثير أسعار النفط على أسعار حصة الدهن والزجاج

Dependent Variable: PPV
Method: Least Squares
Date: 05/22/19 Time: 10:45
Sample: 2010Q1 2017Q4
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29957.98	1502.957	19.93269	0.0000
PP	-130.8705	17.77052	-7.364470	0.0000

R-squared	0.643855	Mean dependent var	19501.06
Adjusted R-squared	0.631984	S.D. dependent var	4594.071
S.E. of regression	2786.963	Akaike info criterion	18.76375
Sum squared resid	2.33E+08	Schwarz criterion	18.85536
Log likelihood	-298.2201	Hannan-Quinn criter.	18.79412
F-statistic	54.23542	Durbin-Watson stat	1.280315
Prob(F-statistic)	0.000000		

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews09

تقدير معادلة النموذج:

PPV=29957.98 -130.8705 PP

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بين أسعار النفط وأسعار حصة الدهن والزجاج هي علاقة عكسية ويستدل من التقدير ان أسعار النفط تؤثر عكسيا على أسعار حصة الدهن والزجاج .

التفسير الإحصائي للنموذج

معامل التحديد المقدر ب 0.64 وهو معدل لباس به مما يدل على ان أسعار النفط تفسر أسعار حصة التدفئة والترصيص ب 64.38% فقط والباقي يرجع إلى اخطاء عشوائية اما بالنسبة لإحصائية فيشر فإن Prob(F-statistic) تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 وهذا يدل على ان إحصائية فيشر معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي يعتبر النموذج مناسب.

ومن خلال اختبار معنوية أثر أسعار النفط على أسعار حصة الدهن والزجاج نلاحظ ان Prob(t-Statistic) تساوي 0.0000 وهي اقل من 0.05 ومنه نرفض فرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 وبالتالي أسعار النفط لها أثر معنوي على أسعار حصة الدهن والزجاج.

التفسير الاقتصادي:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث فوق صادراتها من المحروقات نسبة 95% كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة و هو ما جعل وضع الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية و التأثر بالتقلبات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعره و المعروف بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية و هو ما انعكس على التنمية الوطنية حيث أدى الانخفاض في سعر النفط إلى لجوء الجزائر إلى تقليص الواردات عن طريق فرض رخص الاستيراد على المنتجات مما أدى إلى ارتفاع أسعار البناء في السوق الجزائرية حيث تستورد الجزائر نسبة كبيرة من احتياجات مواد البناء من اسبانيا ، إيطاليا و تركيا بسبب ضعف الإنتاج المحلي لها حيث قامت الجزائر بتحجيم الاستيراد بغية التحكم في فاتورة الواردات أدت إلى ارتفاع أسعارها بفعل زيادة الطلب و نقص العرض ،مما فتح باب المضاربة و الاحتكار بالإضافة إلى نقص المنافسة حيث ان نقص منافسة الإنتاج المحلي و هذا ما يفسر سبب ارتفاع أسعار الإسمنت بالرغم من زيادة إنتاجه محليا بالجزائر .[1]

[1] حمزة كمال، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : طريقة معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية للأشغال

تتم معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية للأشغال عن طريق تحين أو مراجعة الأسعار أو معا في نفس الوقت حسب الظروف المصاحبة لتفيد الصفقة ويكون هذا وفقا لصيغ التحين والمراجعة التالية حسب كل حصة من حصص الصفقة والتي تعد وفقا لطبيعة اشغال الصفقة وهي كالتالي: [1]

الفرع الأول : صيغ تحيين الأسعار

يتم تحيين الأسعار وفقا للصيغ التالية:

حصة الأشغال الكبرى:

A=1/0.85(0.15+0.05H+**a**Cim/Cimo+**b**0Brc/Brco+..... +**n**Gr/Gro).

حصة التدفئة والترصيص:

A=1/0.85(0.15+0.05H+**a**Tag/Tago+**b**Pbt/Pbto+..... +**n**Cit/Cito).

حصة النجارة:

V=1/0.85(0.15+0.05H+**a**Brn/Brno+**b**Pe/Peo+.....+**n**Cr/Cro).

حصة الكهرباء:

A=1/0.85(0.15+0.05H+**a**Tp/Tpo+**b**Cif/Cifo+.....+**n**Ga/Gao).

حصة الدهن والزجاج:

A=1/0.85(0.15+0.05H+**a**Pev/Pevo+**b**Peh/Peho+.....+**n**Mqs/Mqso).

وتمثل H تغير الرواتب ويتم حسابها كما يلي:

1) حالة ارتفاع الرواتب:

- إذا كانت So/(S-So) أصغر أو يساوي 0.05 فإن H= (So + Sk)/So(1+Ko)
- إذا كانت So/(S-So) أكبر من 0.05 فإن H= S (1+k)-0.05 So/So (1+Ko)

2) حالة إخفاض الرواتب:

H= S (1+K)/ So (1+Ko)

[1] مصطفى الرسيوي، المراقبة المالية لولاية غرداية، كيفية تطبيق صيغ تحيين ومراجعة الأسعار، مقر المراقبة المالية ، 2019/05/21 ، (مقابلة شخصية).

حيث :So هي قيمة الرواتب عند زمن وضع السعر

S هي قيمة الرواتب عند تاريخ التحيين

Ko،K هي قيمة التكاليف الاجتماعية المستخدمة في صيغ تغيير الأسعار المبرمة بعد 30 سبتمبر 1999 بحيث K = 0,5148 حسب مهو مدرج ضمن جداول الارقام الاستدلالية للأجور والمواد المستعملة في صيغ تحيين ومراجعة أسعار صفقات الاشغال والتي تصدر في الجريدة الرسمية كل ثلاثة اشهر.

الوسائط : **a**، **b**،....**n** هي النسب المئوية للمواد المستخدمة في الصفقة ويجب ان يساوي مجموعها الواحد

Brc، Cim..... الخ هي عبارة قيم الادلة وتدرج ضمن جداول الارقام الاستدلالية المستعملة في صيغ تحيين ومراجعة الأسعار[1]

الفرع الثاني : صيغ مراجعة الأسعار

يتم مراجعة الأسعار وفقا للصيغ التالية:

حصة الأشغال الكبرى:

V=0.15+0.05H+**a**Cim/Cimo+**b**0Brc/Brco+..... +**n**Gr/Gro.

حصة التدفئة والترصيص:

V=0.15+0.05H+**a**Tag/Tago+**b**Pbt/Pbto+..... +**n**Cit/Cito.

حصة النجارة:

V=0.15+0.05H+**a**Brn/Brno+**b**Pe/Peo+.....+**n**Cr/Cro.

حصة الكهرباء:

V=0.15+0.05H+**a**Tp/Tpo+**b**Cif/Cifo+.....+**n**Ga/Gao°.

حصة الدهن والزجاج:

V=0.15+0.05H+**a**Pev/Pevo+**b**Peh/Peho+.....+**n**Mqs/Mqso.

[1] القرار المؤرخ في 07 جمأدى الأولى عام 1434هـ الموافق ل 2013/03/19 يتضمن المصادقة على قائمة المواد والمنتوجات المعنية بالأرقام الاستدلالية المستعملة في صيغ تحيين ومراجعة أسعار صفقات الأشغال، ج ر العدد17، المؤرخة ب 2013/03/27.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال البحث عن مدى تأثير أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية للأشغال وذلك من خلال دراسة العلاقة بين سعر كل حصة من حصص الصفقات العمومية للأشغال وأسعار النفط كلا على حدى، بالإضافة إلى التعرف على الطريقة التطبيقية لمعالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية للأشغال ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الاشغال الكبرى؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار الدهن والزجاج؛
- المتغير التابع الأكثر تأثرا بأسعار النفط هو أسعار حصة الدهن والزجاج؛
- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية للأشغال من خلال وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار جميع الحصص.

خـــــاتـمـة

لقد قمنا في هذه الدراسة بمعالجة موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية وطرق معالجتها للفترة (2010-2017)، حيث تناولت إشكالية الدراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أسعار الصفقات العمومية للأشغال، وتطلب ذلك الاعتماد على فصلين وفقا للمناهج المذكورة سابقا، حيث تناولنا في الفصل الأول من خلال المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية لأسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية بالتطرق لمفاهيم حول سعر النفط والعوامل المؤثرة واهم اسباب وتداعيات التقلبات في أسعار النفط بالإضافة إلى مفاهيم حول أسعار الصفقات العمومية من خلال التطرق إلى الماهية ،اليات وكيفيات الدفع وطرق معالجة التقلبات، وكان المبحث الثاني حول الدراسات السابقة التي تناولت جوانب الموضوع اما في الفصل الثاني حاولنا قدر المستطاع إبراز هذا التأثير من خلال اختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

1- اختبار صحة الفرضيات:

قامت دراستنا على خمسة فرضيات فرعية والمتمثلة فيما يلي:

- تمثلت الفرضية الأولى في أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الاشغال الكبرى " من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها من نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من النموذج الأول والذي يفسر العلاقة بين أسعار النفط واسعر حصة الاشغال الكبرى، وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الأولى؛**

- تمثلت الفرضية الثانية في أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص " من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من النموذج الثاني والذي يفسر العلاقة بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص، وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الثانية؛**

- تمثلت الفرضية الثالثة في أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة " من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من النموذج الثالث والذي يفسر العلاقة بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة، وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الثالثة؛**

- تمثلت الفرضية الرابعة في أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء " من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من النموذج الرابع والذي يفسر العلاقة بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء، وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الرابعة؛**

- تمثلت الفرضية الخامسة في أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الدهن والزجاج " من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من النموذج الخامس والذي يفسر العلاقة بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء، وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الخامسة.**

2- النتائج المتوصل إليها :

من خلال الجانب النظري للدراسة يتبين لنا ما يلي :

- هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات تجسدت في الأزمة الاخيرة التي تعرضت لها الجزائر سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط؛
- اعتماد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات في تمويل مشاريعها التنموية من خلال الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل ميزانية التجهيز؛
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- ان العوامل الاكثر تأثيرا على أسعار النفط هي العوامل والظروف السياسية .

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة يتبين لنا ما يلي:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الاشغال الكبرى عند مستوى معنوية 5%؛
- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص عند مستوى معنوية 5%؛
- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة عند مستوى معنوية 5%؛
- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء عند مستوى معنوية 5%؛
- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأسعار حصة الدهن والزجاج عند مستوى معنوية 5%؛
- تمثل حصة الدهن والزجاج المتغير التابع الاكثر تأثرا بأسعار النفط من بين المتغيرات المدروسة.

ومنه نكون قد أجبنا على الإشكال الرئيسي؛

- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار حصة الاشغال الكبرى؛
- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار حصة التدفئة والترصيص؛
- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار حصة النجارة؛
- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار حصة الكهرباء؛
- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار حصة الدهن والزجاج؛

وبالتالي نستنتج وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية للأشغال.

3- مقترحات وتوصيات :

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإنه يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى الباحث أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في هذا الموضوع:

- على الجزائر ان تعيد استراتيجياتها من خلال تنويع مصادر دخلها للتخلص من تبعات تقلبات أسعار النفط؛
- تشجيع الصادرات خارج إطار المحروقات؛
- التشجيع القطاع الصناعي مما يساعد في تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي مما يساهم في التقليل من أثر التقلبات في أسعار النفط على التنمية الوطنية.

4- آفاق الدراسة:

في حقيقة الامر أن أي عمل منجز الا ويكون فيه جملة من النقائص والعيوب وفي دراستنا هذه اذ تطرقنا إلى جوانب عدة منها فإننا لم نتطرق إلى جوانب اخرى من هذه الجوانب قد تكون مواضيع

دراسات مستقبلية وهي كالتالي:

- دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على تمويل ميزانية التجهيز في الجزائر؛
- أثر تنويع الصادرات خارج إطار المحروقات على الميزانية العامة.

المراجع

I. القوانين والمراسيم :

1. المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 الموافق ل 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر، الصادرة بتاريخ 2015/09/20، العدد 50 .
2. دفتر الشروط الادارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال المتعلقة بوزارة تجديد البناء والأشغال العمومية والنقل،ج ر الصادرة بتاريخ17رمضان1384هـ الموافق ل 19 جانفي 1965، العدد 2، ص47.
3. [1]القرار المؤرخ في 07 جمادى الأولى عام 1434هـ الموافق ل 2013/03/19 يتضمن المصادقة على قائمة المواد والمنتوجات المعنية بالأرقام الاستدلالية المستعملة في صيغ تحيين ومراجعة أسعار صفقات الأشغال، ج ر الصادرة بتاريخ 2013/03/27 العدد 17

II. تقارير:

1. التقرير العربي الموحد الصادر من طرف صندوق النقد العربي،https://www.amf.org.ae/ar/content ، تاريخ الاطلاع 2019/04/21، سا h09:30.

III. الكتب :

1. حمدي ياسين عكاشة، **العقود الادارية في التطبيق العملي المبادئ والاسس العامة**، منشأة المعارف الاسكندرية، (ب،ط) (ب، س).
2. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، **مسؤولية الادارة عن تصرفاتها القانونية**، منشأة المعارف، الاسكندرية،2007.
3. مُحَمَّد فؤاد عبد الباسط، **القانون الاداري**، ج3، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2000 .
4. نصري منصور النابلسي، **العقود الادارية دراسة مقارنة**، مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان، ط1 ،2010.
5. النوي خرشي، **الصفقات العمومية دراسة تحليلية ونقدية وتكميلية لمنظومة الصفقات العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2018.

IV. المقالات

1. حمزة كحال، مقال بعنوان ارتفاع أسعار مواد البناء في الجزائر، مجلة العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/economy، تاريخ الاطلاع 2019/05/23 سا h19:00.
2. عماد الدين مُحَمَّد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مقال، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد1، 2013.

V. البحوث الجامعية :

1. اوزان حسين، كرفاح اسماء ،**افاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 –دراسة إحصائية تنبؤيه (1990–2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017/2016.

2. ايت وارث رياض واخرون، **السعر في مجال الصفقات العمومية في ظل المرسوم 236/10**،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في الحقوق تخصص الجماعات المحلية والهيئات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية،2015/2014.

3. إدريس أميرة ،**تقلبات اسعار البترول واثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980–2014)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015–2016.

4. بختي سمير، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)**، تخصص نقود ومالية، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

5. براهيمي تركية ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري– الفترة (2000–2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2017/2016.

6. بركات كوثر، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة (1986–2015)** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتأمينات، جامعة العربي بن مهبدي ام البواقي، 2017/2016.

7. بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز، **أثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980–2015)**،مذكرة مقدمة لنيل الماستر، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة الطاهر مولاي السعيدة، 2017-2016.

8. السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970–2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013/2012.

9. سهتالي حميدة، **السعر في الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل والمتمم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة البويرة،2015.

10. عماد سالم مُحَّد ابو ميري، **العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000–2014**، اطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة الدول العربية – المنظمة العربية لتربية وثقافة والعلوم – (معهد البحوث والدراسات العربية)، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية القاهرة، 2016.

11. عاشور بدار ،المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية، فرع ادارة اعمال، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة ،2006/2005.

12. قاموم سلمى واخرون، **صفقات البلدية في ظل المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس،2015.

13. هاشمي فوزية، آثار **تنفيذ الصفقات العمومية على الطرفين المتعاقدين . دراسة مقارنة** . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس،2018/2017.

الـمـلاحـق

ملحق رقم 01 : مثال تطبيقي حول تحيين ومراجعة الأسعار

Document joint.

Situation d'actualisation et de révision des prix

Situation d'actualisation & de révision des prix Unitaires N° 01

- Informations générale.

- **Entreprise** : ETPBH Ben Hamdoune Mohamed.
- **Adresse :** Metlili Ghardaïa.
- **R.C N° :** 98 / A / 4311393.
- **Mlle Fiscal N° :** 1942.4705.00601.44.
- **Compte bancaire N°:** 00100296030010000982. Agence BNA Métlili

- Données Contractuelles.

- **Opération :** Suivi et Réalisation de l'institut des sciences sociales 1000 PP à Ghardaïa.
- **N° de l'Opération :** NK 5 621 2 262 147 12 01.
- **Objet du marché:** Réalisation de 1000 Places pédagogiques (Institut des sciences sociales) en TCE - Art N° 02
- **Mode de passation** : Appel d'offre national restreint. Art N° 03
- **Le service Contractant :** DEP Ghardaïa.
- **Marché N° :** 457 / 2013 du 30/01/2014
- **Montant initiale du marché : 398.326.974,61 DA TTC.** Rabais de 22 % pour le lot chauffage
- **Date de notification de l'ODS.** 27/03/2014.
- **Délai Initial de réalisation du projet :** Quarante Deux mois (**42 Mois**) - Art N° 07
- **Avenant N° 01** : Réduction du délai initial du marché de Douze Mois. de 42 Mois à trente Mois (30 Mois).
- Avenant N° 02, N° 03,N°04 + Avenant de Clôture : Nouveau Montant du Marché = 418.987.003,94 DA TTC.

- Données relatives à l'actualisation et la révision des prix Unitaires du marché.

- Variation dans les prix en fonction des circonstances économiques. Art N° 51
- **Révision des prix. -**. Art N° 52.
- **Actualisation des prix.** Art N° 56.

Formule de révision pour la partie Bâtiment (Formule : Gros-Œuvre + CES)

V = 0,15 + 0,40 x H + 0,07 x Cim/Cimo + 0,06 x Ar/Aro + 0,05 x Gra/Grao + 0,05 x Sab/Sab + 0,04 x Brc/Brco + 0,03 x Bio/Bioo + 0,02 x Brn/Brno + 0,01 x Ta/Tao + 0,02 x Tag/Tago + 0,03 x cut/Cuto + 0,02 x CPFG/CPFGo + 0,02 x Pev/Pevo + 0,03 x Vv/Vvo

Application de la formule de révision des prix pour l'actualisation des prix unitaire. Art N° 56. Sans la partie fixe conformément à la réglementation en vigueur.

A = 1/0,85 (0,40 x H + 0,07 x Cim/Cimo + 0,06 x Ar/Aro + 0,05 x Gra/Grao + 0,05 x Sab/Sabo + 0,04 x Brc/Brco + 0,03 x Bio/Bioo + 0,02 x Brn/Brno + 0,01 x Ta/Tao + 0,02 x Tag/Tago + 0,03 x cut/Cuto + 0,02 x CPFG/CPFGo + 0,02 x Pev/Pevo + 0,03 x Vv/Vvo).

N.B : Remplacement du symbole **Ar** (Acier doux pour béton armé) par le symbole **Ad.**

Voir nouvelle nomenclature. Journal officiel N° 17 du 27//Mars/2013 (Jointe)

- Actualisation de la période comprise entre la fin de validité de l'offre et la date de notification de l'ordre de service du commencement des travaux.

Date de publication de l'appel d'offre Le **12/06/2013 (ANEP N° 526 924) Copie Jointe.**

- Préparation des offres : **30 Jours** -Validité des offres : **120** Jours Total =**150** Jours à compter du 12/06/2013

– Fin de validité de l'offre : Le **12/11/ 2013**

L'actualisation des prix unitaires sera appliquée pour la période comprise entre le mois de **Novembre 2013** (Fin de validité des offres) et le mois de **Mars 2014** Mois de notification de l'ordre de service de commencement des travaux.

01

- Tableau de variation des indices salaires et matière (Révision)

Coefficient des charges sociales K et Ko = 0,5148

N°	Date	Salaire 0,40	Cim 0,07	Ar(Ad) 0,06	Gra 0,05	Sab 0,05	Brc 0,04	Bio 0,03	Brn 0,02	Ta 0,01	Tag 0,02	Cut 0,03	CPFG 0,02	Pev 0,02	Vv 0,03
00	03/14	1412	1220	1000	907	991	1000	1065	1111	955	1056	1000	1179	1190	1000
01	04/14	1412	1220	1000	907	991	1000	1065	1111	955	1056	1000	1179	1190	1000
02	06/14	1412	1220	1000	907	991	1000	1026	1148	955	1056	1000	1179	1190	1000
03	07/14	1412	1220	1000	907	991	1000	1037	1148	955	1056	1000	1179	1190	1072
04	09/14	1412	1220	1000	907	991	1000	1002	1129	955	1056	1000	1179	1190	1072
05	11/14	1412	1220	1000	900	986	1000	943	1082	955	1056	1000	1179	1190	1072
06	12/14	1412	1220	1000	901	985	1000	943	1059	955	1056	1000	1179	1190	1072
07	01/15	1420	1220	1000	938	1060	1000	748	1046	955	1056	1000	1179	1190	1072
08	02/15	1420	1220	1000	929	1049	1000	717	1053	955	1056	1000	1179	1190	1072
09	04/15	1420	1262	1000	930	1048	1000	763	1046	955	1056	1000	1179	1190	1062
10	05/15	1420	1262	1000	929	1048	1000	802	1046	955	1056	1000	1179	1190	1062
11	06/15	1420	1262	1000	930	1048	1000	858	1054	955	1056	1000	1179	1190	1062
12	09/15	1420	1262	1000	925	1048	1000	736	1020	955	1056	1000	1179	1190	1062
13	10/15	1420	1262	1000	926	1049	1000	745	1020	955	1056	1000	1179	1190	1062
14	11/15	1420	1262	1000	926	1050	1000	727	1020	955	1056	1000	1179	1190	1062
15	12/15	1420	1262	1000	926	1050	1000	704	1032	955	1056	1000	1179	1190	1062
16	02/16	1420	1262	1000	974	1124	1000	568	1032	955	1056	1000	1179	1190	1062
17	03/16	1420	1262	1000	965	1135	1000	568	1032	955	1056	1000	1179	1190	1062
18	04/16	1420	1262	1000	965	1135	900	568	1032	955	1056	1000	1179	1190	1062
19	05/16	1420	1262	1000	965	1135	900	570	1140	955	1056	1000	1179	1190	1062
20	06/16	1420	1262	1000	965	1135	900	637	1140	955	1056	1000	1179	1190	1062
21	07/16	1420	1263	1000	964	1135	900	691	1140	955	1056	1000	1179	1190	1062
22	08/16	1420	1263	1000	964	1135	900	744	1140	955	1056	1000	1179	1190	1062
23	09/16	1420	1263	1000	964	1135	900	658	1091	955	1056	1000	1179	1190	1062
24	12/15	1420	1269	1000	959	1156	900	791	1091	955	1056	1000	1179	1190	1062

03

Date de publication de l'appel d'offre Le **12/06/2013 (ANEP N° 526 924) Copie Jointe.**

- Préparation des offres : **30 Jours** -Validité des offres : **120** Jours Total =**150** Jours à compter du 12/06/2013

– Fin de validité de l'offre : Le **12/11/ 2013**

L'actualisation des prix unitaires sera appliquée pour la période comprise entre le mois de **Novembre 2013** (Fin de validité des offres) et le mois de **Mars 2014** Mois de notification de l'ordre de service de commencement des travaux.

- Tableau de variation des indices salaires et matière (Actualisation)

Coefficient des charges sociales K et Ko = 0,5148

N°	Date	Salaire 0,40	Cim 0,07	Ar(Ad) 0,06	Gra 0,05	Sab 0,05	Brc 0,04	Bio 0,03	Brn 0,02	Ta 0,01	Tag 0,02	Cut 0,03	CPFG 0,02	Pev 0,02	Vv 0,03
00	11/13	1348	1220	1000	907	991	1000	1074	996	955	1056	1000	1179	1190	1000
01	03/14	1412	1220	1000	907	991	1000	1065	1111	955	1056	1000	1179	1190	1000

01)- Calcul de la valeur du H (Salaire) formule qui s'applique dans le cas d'une formule d'actualisation des prix. Vu le non commencement des travaux. **H = S (1 + K) / So (1 + Ko)**

N°	Formule	Application	Résultat
H =	S (1 + K) / So (1 + Ko)	1412 (1+0,5148) / 1348 (1 + 0,5148)	
		2,138.898 / 2,041.950	**H = 1,047.478**

02) Calcul du coefficient d'actualisation des prix unitaires.

N°	Formule	Application	Résultat
01	1/0,85	-	1 / 0,85
02	0,40 x H	0,40 x 1,047.478	0,418.991
03	Cim / Cimo x 0,07	1220 / 1220 x 0,07	0,070.000
04	Ar (Ad) / Aro (Ado) x 0,06	1000 / 1000 x 0,06	0,060.000
05	Gra / Grao x 0,05	907 / 907 x 0,05	0,050.000
06	Sab / Sabo x 0,05	991 / 991 x 0,05	0,050.000
07	Brc / Brco x 0,04	1000 / 1000 x 0,04	0,040.000
08	Bio / Bioo x 0,03	1065 / 1074 x 0,03	0,029.749
09	Brn / Brno x 0,02	1111 / 996 x 0,02	0,022.309
10	Ta / Tao x 0,01	955 /955 x 0,01	0,010.000
11	Tag / Tago x 0,02	1056 /1056 x 0,02	0,020.000
12	Cut / Cuto x 0,03	1000 / 1000 x 0,03	0,030.000
13	CPFG / CPFGo x 0,02	1179 / 1179 x 0,02	0,020.000
14	Pev / Pevo x 0,02	1190 / 1190 x 0,02	0,02.000
15	Vv / Vvo x 0,03	1000 / 1000 x 0,03	0,030.000
		Résultat	**0,871.049**
		Résultat / 0,85	**0,850.000**
		(- 1,000.000)	**1,024.763**
		Coefficient d'actualisation du Prix Unitaire	**0,024.763**

01) Calcul du coefficient de révision des prix unitaires de la situation N° 01 du 27/04/2014

- Vu la stabilité et le non changement des indices salaires et matières y compris K et Ko de la situation N° 01 du (27/04/2014) comparativement avec les indices de base le coefficient de révision =

1,000.000 – 1.000.000 = **0,000.000**

01) Calcul de coefficient des salaires H de la situation N° 02 du 05/06/2014

S – So / So = 1412 – 1412 / 1412 = 0,000.000 Donc H = S (1 + K) / So (1 + Ko)

N°	Formule	Application	Résultat
H =	S (1 + K) / So (1 + Ko)	1412 (1+0,5148) / 1412 (1 + 0,5148)	
		2,138.898 / 2,138.898	**H = 1,000.000**

02) Calcul du coefficient de révision des prix unitaires. De la situation N° 02 du 05/06/2014

N°	Formule	Application	Résultat
01	Partie fixe	0,15	0,150.000
02	0,40 x H	0,40 x 1,000.000	0,400.000
03	Cim / Cimo x 0,07	1220 / 1220 x 0,07	0,070.000
04	Ar (Ad) / Aro (Ado) x 0,06	1000 / 1000 x 0,06	0,060.000
05	Gra / Grao x 0,05	907 / 907 x 0,05	0,050.000
06	Sab / Sabo x 0,05	991 / 991 x 0,05	0,050.000
07	Brc / Brco x 0,04	1000 / 1000 x 0,04	0,040.000
08	Bio / Bioo x 0,03	1026 / 1065 x 0,03	0,028.901
09	Brn / Brno x 0,02	1148 / 1111 x 0,02	0,020.666
10	Ta / Tao x 0,01	955 /955 x 0,01	0,010.000
11	Tag / Tago x 0,02	1056 /1056 x 0,02	0,020.000
12	Cut / Cuto x 0,03	1000 / 1000 x 0,03	0,030.000
13	CPFG / CPFGo x 0,02	1179 / 1179 x 0,02	0,020.000
14	Pev / Pevo x 0,02	1190 / 1190 x 0,02	0,020.000
15	Vv / Vvo x 0,03	1000 / 1000 x 0,03	0,030.000
		Résultat	**0,999.567**
		(- 1,000.000)	**1,000.000**
		Coefficient de révision des prix du mois de Juin 2014	**-0.000.433**

01) Calcul de coefficient des salaires H de la situation N° 03 du 06/07/2014

S – So / So = 1412 – 1412 / 1412 = 0,000.000 Donc H = S (1 + K) / So (1 + Ko)

N°	Formule	Application	Résultat
H =	S (1 + K) / So (1 + Ko)	1412 (1+0,5148) / 1412 (1 + 0,5148)	
		2,138.898 / 2,138.898	**H = 1,000.000**

04

Récapitulation Générale de la Situation d'Actualisation et révision des situations - Projet 1000 Places Pédagogique (Sciences Sociales) à Ghardaia

Marché N° 457/2013 du 30/01/2014
Entreprise : ETPBH - BENHAMDOUNE Mohamed

N°	Date Situation	Mont Sit (H T)	Mont Trx Hors Marché	Mont à Actua (HT)	Coéf Act	Montant Actualisation	Montant à Réviser (HT)	Coéf Révision	Montant Révision	Montant Actua+Révision	Montant Total H T
01	27/04/2014	12 256 112,25	-	12 256 112,25	0,024763	303 498,10	12 559 610,35	-	-	12 559 610,35	12 559 610,35
02	05/06/2014	11 483 776,70	-	11 483 776,70	0,024763	284 372,76	11 768 149,46	- 0,000433	- 5 095,60	11 763 053,86	11 763 053,86
03	06/07/2014	4 941 102,00	-	4 941 102,00	0,024763	122 356,50	5 063 458,50	0,002037	10 314,26	5 073 772,76	5 073 772,76
04	25/09/2014	13 264 702,00	-	13 264 702,00	0,024763	328 473,81	13 593 175,81	0,000709	9 637,56	13 602 813,37	13 602 813,37
05	30/11/2014	11 580 525,80	-	11 580 525,80	0,024763	286 768,56	11 867 294,36	- 0,002437	- 28 920,59	11 838 373,77	11 838 373,77
06	20/12/2014	7 444 506,30	-	7 444 506,30	0,024763	184 348,30	7 628 854,60	- 0,002847	- 21 719,34	7 607 135,26	7 607 135,26
07	25/01/2015	13 100 339,00	-	13 100 339,00	0,024763	324 403,69	13 424 742,69	- 0,000484	- 6 497,57	13 418 245,12	13 418 245,12
08	25/02/2015	12 742 139,00	-	12 742 139,00	0,024763	315 533,58	13 057 672,58	- 0,002282	- 29 797,60	13 027 874,98	13 027 874,98
09	08/04/2015	10 425 751,50	-	10 425 751,50	0,024763	258 172,88	10 683 924,38	0,001003	10 715,97	10 694 640,35	10 694 640,35
10	05/05/2015	5 599 802,00	-	5 599 802,00	0,024763	138 667,89	5 738 469,89	0,002047	11 746,64	5 750 216,53	5 750 216,53
11	04/06/2015	9 634 527,00	-	9 634 527,00	0,024763	238 579,79	9 873 106,79	0,003823	37 744,88	9 910 851,67	9 910 851,67
12	04/09/2015	16 328 938,75	512 334,00	15 816 604,75	0,024763	391 666,58	16 208 271,33	0,000502	8 136,55	16 216 407,88	16 728 741,88
13	04/10/2015	11 101 014,00	-	11 101 014,00	0,024763	274 894,41	11 375 908,41	- 0,000143	- 1 626,75	11 374 281,66	11 374 281,66
14	12/11/2015	5 756 067,00	-	5 756 067,00	0,024763	142 537,48	5 898 604,48	- 0,000600	- 3 539,16	5 895 065,32	5 895 065,32
15	16/12/2015	21 048 303,50	6 013 896,00	15 034 407,50	0,024763	372 297,03	15 406 704,53	- 0,001032	- 15 899,71	15 390 804,82	21 404 700,82
16	02/02/2016	10 533 011,50	-	10 533 011,50	0,024763	260 828,96	10 793 840,46	0,001517	16 374,25	10 810 214,71	10 810 214,71
17	02/03/2016	4 875 920,00	-	4 875 920,00	0,024763	120 742,40	4 996 662,40	0,001576	7 874,74	5 004 537,14	5 004 537,14
18	06/04/2016	15 345 293,00	-	15 345 293,00	0,024763	379 995,49	15 725 288,49	- 0,002424	- 38 118,09	15 687 170,40	15 687 170,40
19	06/05/2016	37 577 447,50	-	37 577 447,50	0,024763	930 530,33	38 507 977,83	- 0,000424	- 16 327,38	38 491 650,45	38 491 650,45
20	09/06/2016	19 367 930,00		19 367 930,00	0,024763	479 608,05	19 847 538,05	0,001464	29 056,79	19 876 594,84	19 876 594,84
21	17/07/2016	18 362 792,50		18 362 792,50	0,024763	454 717,83	18 817 510,33	0,002987	56 207,90	18 873 718,23	18 873 718,23
22	17/08/2016	24 324 358,16		24 324 358,16	0,024763	602 344,08	24 926 702,24	0,004480	111 671,62	25 038 373,86	25 038 373,86
23	29/09/2016	21 210 476,50	2 186 132,50	19 024 344,00	0,024763	471 099,83	19 495 443,83	0,001175	22 907,14	19 518 350,97	21 704 483,47
24	22/12/2016	39 803 714,42	18 638 847,50	21 164 866,92	0,024763	524 105,60	21 688 972,52	0,006585	142 821,88	21 831 794,40	40 470 641,90
Total H.T		358 108 550,38	27 351 210,00	330 757 340,38		8 190 543,93	338 947 884,31		307 668,39	339 255 552,70	366 606 762,70
T.V.A %		60 878 453,56	4 649 705,70	56 228 747,86		1 392 392,47	57 621 140,33		52 303,63	57 673 443,95	62 323 149,66
Total en T.T.C		418 987 003,94	32 000 915,70	386 986 088,24		9 582 936,40	396 569 024,64		359 972,02	396 928 996,65	428 929 912,36

RECAPITULATION GENERALE

SITUATION D'ACTUALISATION ET DE REVISION DES PRIX UNITAIRES

N°	IDENTIFICATION	MONTANT HT	TVA 17 %	MONTANT TT
01	Actualisation des prix unitaires	8.190.543,93	1.392.392,47	9.582.936,40
02	Révision des prix unitaires	307.668,39	52.303,63	359.972,02
	TOTAUX	8.498.212,32	1.444.696,10	9.942.908,42

- Arrêter le montant de la présente situation à la somme de (TTC) : Neuf millions neuf cents quarante deux milles neuf cents huit Dinars Algériens et 40 Cts.

- Partenaire contractant

- Le Bureau d'études

- Le service Contractant

الـفـهـرس

- الإهداء III
- الإهداء IV
- الشكر V
- ملخص البحث VI
- قائمة المحتويات..... VII
- قائمة الجداول..... VIII
- قائمة الأشكال..... IX
- قائمة الاختصارات والرموز X
- قائمة الملاحق..... XI

❖ **مقدمة**.....أ

❖ **الفصل الأول: الأدبيات النظرية لتقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية** 01

- تمهيد..... 02
- المبحث الأول : تقلبات أسعار النفط وأسعار الصفقات العمومية 03

– المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط..... 03

الفرع الأول: ماهية أسعار النفط 03

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط 05

الفرع الثالث: تقلبات أسعار النفط الأسباب والتداعيات 07

– المطلب الثاني: أسعار الصفقات العمومية..... 10

الفرع الأول: تعريف السعر في الصفقات العمومية 10

الفرع الثاني: آليات تحديد السعر في الصفقات العمومية 10

الفرع الثالث: كيفية دفع السعر في الصفقات العمومية..... 13

– المطلب الثالث: طرق معالجة التقلبات في أسعار الصفقات العمومية..... 17

الفرع الأول: السعر الثابت..... 17

الفرع الثاني: تحيين الأسعار..... 17

الفرع الثالث: مراجعة الأسعار..... 18

- المبحث الثاني : مراجعة بعض الدراسات السابقة 20

- المطلب الأول: الدراسات المحلية 20
- لمطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 23
- المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة..... 24
- خلاصة الفصل..... 26

❖ **.الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لأثر تقلبات النفط على أسعار الصفقات العمومية 27**

- تمهيد..... 28
- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 29
- المطلب الأول: الطرق المستخدمة في جمع المعطيات..... 29
الفرع الأول: متغيرات الدراسة..... 29
الفرع الثاني: طريقة جمع وتلخيص المعطيات مجمعة..... 34
- لمطلب الثاني: الادوات والبرامج المستخدمة..... 34
الفرع الأول: الادوات القياسية المستخدمة..... 34
الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات 35
- المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج 37
- المطلب الأول: وصف متغيرات النموذج وعرض نتائج الدراسة وتفسيرها 37
الفرع الأول: وصف متغيرات النموذج 37
الفرع الثاني: عرض ومنقاشه النتائج المتوصل اليها 41
- لمطلب الثاني: طريقة معالجة التقلبات في اسعار الصفقات العمومية للأشغال 46
الفرع الأول: صيغ تحيين الأسعار..... 47
الفرع الثاني: صيغ مراجعة الأسعار..... 48
- خلاصة الفصل..... 49

❖ **خاتمة** 50

❖ قائمة المراجع..... 54

❖ الملاحق..... 57

❖ الفهرس..... 64